التفكير النحوي عند ابن كثير
من خلال عود الضمير
في كتابه تفسير القرآن العظيم

د . إبراهيم بن سعيّد هليل الشمري

جامعة حائل – قسم اللغة العربية

التفكير النحوي عند ابن كثير من خلال عود الضمير في كتابه تفسير القرآن العظيم

إبراهيم بن سعيّد هليل الشمري
جامعة حائل – قسم اللغة العربية.
البريد الإلكتروني: ibr.alshammary@uoh.edu.sa

الملخص : يتناول هذا البحث موضوع التفكير النحوي عند ابن كثير من خلال عود الضمير، وهذ البحث يقومُ على فكرة هي أن تراثَ ابن كثير النحوي غني غِنىً لم يجد بعد حظه من التناول، وقد خصصنا هذا العمل للكشف عن معالم الشخصية النحوية لابن كثير أصالة وتفردًا، ولعنايته بمرجع الضمير فقد جعله أداة للتفسير، وقد قسمنا هذا الموضوع تقسيمًا سمح لنا بالحديث عن عود الضمير عند النحاة أولا وعن تناول المفسرين له ثانيا وعن قضية عود الضمير عند ابن كثير في تفسيره ثالثا وهذا المحور الأخير يكاد يكون هو لبُّ البحثِ وجوهره فإن فيه ترجيحات واعتراضات على كبار المفسرين والنحاة.

الكلمات الافتتاحية: التفكير – النحوي– ابن كثير– عود الضمير.

Ibn Kathir's Syntactic Thinking through Pronoun Referent in his Book "Interpretation of the Holy Qur'an"

Ibrahim Saeed H. Alshammari
Assistant Professor of Linguistics
University of Hail
Email: ibr.alshammary@uoh.edu.sa

ABSTRACT**:** This research deals with an extremely important topic, which is Ibn Kathir's syntactic thinking of pronoun referent. It mainly focuses on the notion that Ibn Kathir's traditional syntax is rich, but it could not be covered fully yet. We devoted this work to investigate the features of the syntactic characteristics for Ibn Kathir, i.e., originality and individuality. This represents his devotion for pronoun referent, which he used as a tool for interpretation. We divided this topic in a way that allowed us to first talk about pronoun referent dealt with by Syntacticians and then interpreters. Third, this is followed by Ibn Kathir's view on pronoun referent, which is the core of this research as it contains some preferences and objections on senior interpreters.

Key words: Thinking - Grammar - Ibn Kathir - Conscience

المقدمة

تقوم فكرة هذا البحث على إعادة النظر في بعض المسلمات السائدة حول ابن كثير وتفسيره **(تفسير القرآن العظيم)** [1]، ذلك أنه مما راج عن الإمام ابن كثير وصدَّقه الناس حتى صار مسلمةً أنه لم يكن ذا عناية في تفسيره بالقضايا النحوية ترجيحا وتخريجا واستنباطا ورجوعا، ولهذا فإن هذه الفكرة قد تبدو للناظر – مالم يدقق النظر –فكرة صائبة يعززها ما تواضع الناس عليه من تصنيف لابن كثير ضمن مدرسة الأثر السلفية التي قد لا يكون من أولويتها المنهجية العناية بقواعد النحاة والاحتكام إلى الرأي خلافا لنظيراتها من مدراس التفسير الأخرى، ويزيدُ الأمرُ إلحاحًا هنا إذا استحضرنا أنَّ أغلبَ البحوثِ المنجزةِ في النحوِ والتفسيرِ لم تكلفْ نفسها عناء التنقيب عن اهتمامات ابن كثير اللغوية مع أنَّ الحس المنهجي يفرض علينا التذكير ببعض من كانت لهم يد معرفية علينا ممن تناول القضايا النحوية عند ابن كثير ويمكن حصر هذا في عملين أحدهما للباحث :عبد الرحمن علي سليمان بعنوان: المسائل النحوية والتصريفية في تفسير القرآن العظيم جمعًا ودراسة رسالة (دكتوراة) لم يساعدنا الحظ في الاطلاع عليها[2]، وأما البحث الثاني فهو بعنوان: التوجيه النحوي للآيات القرآنية في تفسير القرآن العظيم لابن كثير للدكتور نوفل

١– كتاب (تفسير القرآن العظيم) للإمام الحافظ المؤرخ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي الشافعي طبع طبعات كثيرة بعضها ترتقي لمرتبة الحسن، وبعضها ضعيفة سقيمة لا يجوز اقتناؤها لأن السقط فيها أخل بأجزاء كبيرة من الكتاب، ومن أحسن التحقيقات للكتاب تحقيق أ.د.حكمت بشير ياسين، تليها في التحقيق تحقيق عبد الرزاق المهدي – درا الكتاب العربي– وقد اعتمد الشيخ عبد الرزاق على عدة مطبوعات حديثة من الكتاب. علما بأني اعتمدت تحقيق الدكتور حكمت بشير – دار ابن الجوزي – في الإحالات والحواشي مع أن هذه التحقيقات لم تكن لها جهود في إبراز الجانب اللغوي عند ابن كثير.

٢– رسالة دكتوراه في جامعة الأزهر – ٢٠٠٠م

إسماعيل[1] وهذا البحث على ضآلة حجمه كانت له استقراءات موفقه تتبع فيها تراث ابن كثير النحوي لا يسعنا إلا أن ننوه بها، ويؤخذ على هذا البحث مبالغته في الإجمال وعدم الغوص في القضايا التفصيلية، وتنهض فكرة بحثنا هذا على مجموعة من الفروض يمكننا أن نصوغها صياغة على شكل التساؤلات التالية: هل صحيح ما توارثه الناس على شكل مسلمة تقول إن القضايا النحوية غير موجودة أصلا في تفسير ابن كثير؟ ثم ما الأسس التي استند عليها القائلون بعناية ابن كثير بالنحو نظريا وعمليا؟ أو بعبارة أدق ما تجليات عناية ابن كثير بالقضايا النحوية في تفسيره ترجيحًا وجمعا من خلال قضية عود الضمير؟ هذه الفروض والتساؤلات هي ما حاولنا أن نجعل من بحثنا هذا ميدانا للإجابة عليه منطلقين في ذلك من التوفيق بين المنهج الوصفي في نسبيته وبين المنهج التحليلي بصبغته التقريرية دون أن ننسى هنا أن نؤكد على أنَّ اختيارنا لموضوع عود الضمير كان جزءا من خيارات أخرى كله تدور حول القضايا النحوية عند ابن كثير فكانت كفة هذا الموضوع راجحة إذ تنبي عليه قضايا عقدية وأحكام شرعية ومسائل فقهية وأحكام صناعية في التجويد، إذ لا يمكن معرفة مواضع الوقف والوصل وسيجد القارئ في ثنايا هذا البحث تفصيلا غير ممل لها، وقد ولّدتْ لدينا مصاحبة تفسير ابن كثير وتأمله في ضوء اعتماده على عود الضمير فكرة مؤداها أن عود الضمير لديه قد تجاوز كونه مجرد قضية نحوية تتناول إلى أن أصبح أداة للتفسير، ففي كثير من الأحيان نجده يفسر الآية اعتمادًا على تحديدِ مرجعِ الضمير فيها سلفًا، ولكي لا نُلمز بفقدان الدليل على ما ذكرناه سنورد بعض المسائل التي تؤكد بما لا يدع مجالا للشك عمق معرفة الإمام ابن كثير بالنحو معرفة تكاد تصل حدَّ التفنن إذ نراه فيها يخوض في مسائل نحوية بالغة التعقيد كالاستثناء، وعطف الجملة على المفرد ،والحال، والفصل والوصل، والإغراء

١- بحث منشور في مجلة كركوك للدراسات الإنسانية مجلد ١٣/ عدد ٢ / ٢٠١٨م

والتحذير ثم يغوص في الخلاف الدائر حولها مستقلا في ذلك برأيه ، وتزداد لديك أيها القارئ الكريم فكرة موسوعية ابن كثير اللغوية إذا علمت أنه كان في تفسيره ذا نظرات لغوية ثاقبة تشدك حتمًا إلى نظرية إمساس الألفاظ أشباه المعاني التي قال بها ابن جني في كتابه الخصائص[1]، فقد أورد ابن كثير في خاتمة سورة الكهف مضارع الفعل (استطاع) ومضارع الفعل (اسطاع) في سياقين مختلفين حجماً لاحظ فيهما ورود الأخف من الفعلين مع الأخف من المعنيين وردود الفعل الأشد والأكثر حروفًا مع المعنى الأشد في تناسب بهيج لا يتفطن له إلا جهابذة علماء اللسان العربي، ولم يقف الأمر هنا بل نراه يقوم بمقارنة مشابهة بين الفعلين (اسطاع) و(استطاع) بصيغة الماضي ملاحظاً التناسب التام بين حجم الحروف وحجم المعنى شدة وضعفًا سهولةً وصعوبةً [2] كما هو الحال في قوله تعالى:﴿ فَمَا ٱسۡطَٰعُواْ أَن يَظۡهَرُوهُ وَمَا ٱسۡتَطَٰعُواْ لَهُۥ نَقۡبٗا ﴾[الكهف: ٩٧] منطلقا هنا من فلسفة لغوية راسخة تتأسس على القاعدة الصرفية القائلة: " كل زيادة في المبنى زيادة في المعنى" وقد كنا محكومين في تناولنا لهذه القضايا المختلفة:

١ – مرجع الضمير عند النحاة.

٢ – مرجع الضمير عند المفسرين.

٣ – مرجع الضمير في تفسير القرآن العظيم لابن كثير.

١– ينظر: الخصائص ١٥٤/٢

٢– ينظر: تفسير القرآن العظيم ١٨٦/٥

المبحث الأول

مرجع الضمير عند النحاة

إن الحديث عن قضية عود الضمير عند النحاة تفرض علينا أن نأخذ بالانتقاء، فنختار من هذه الآراء النحوية أكثرها أصالة ودقة، ومن هذا المنطلق فإننا سنتتبع آراء النحاة حول عود الضمير وأقوالهم التي تشكل المبادئ الضابطة لهذه القضية يقول ابن الشجري في أماليه ما نصه:" إضمار الغائب مستعمل في كلام العرب على أربعة أوجه:

الأول: عود الضمير إلى مذكور قبله، كقولك: زيد لقيته، وهند قامت، وأخواك أكرمتهما، وإخوتك انطلقوا، والنّساء برزن، هذا هو الأصل فى ضمير الغيبة.

والثانى: توجيه الضمير إلى مذكور بعده، ورد فى سياقة الكلام مؤخّرا ورتبته التقديم، كقولك: ضرب غلامه زيد، وأكرمتهما أخواك، وكقولهم: «فى بيته يؤتى الحكم»، وكقول زهير:

إنْ تَلْقَ يومًا على علاّته هرمًا تلق السّماحة منه والنّدى خلقا [1]

والثالث: رجوع الضمير إلى معلوم قام قوّة العلم به، وارتفاع اللّبس فيه بدليل لفظىّ أو معنوىّ مقام تقدّم الذّكر له، فأضمروه اختصارا أو ثقة بفهم السامع، كقوله:﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ ﴾ [سورة ص: ٣٢]

أضمر الشمس لدلالة ذكر (بِالْعَشِيِّ) عليها، من حيث كان ابتداء العشىّ بعد زوال الشّمس، ومثله:﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ﴾ [القدر: ١] أضمر القرآن، لأن ذكر الإنزال دلّ عليه.

والرابع: إضمار غائب لا يعود على مذكور ولا معلوم، وهو الضمير المجهول الذى يلزمه التفسير، إمّا بالجملة، وإمّا بالمفرد المنصوب، فالمفسّر بالجملة ضمير الشأن والقصّة فى نحو: هو زيد منطلق، و ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٞ ﴾

١- ينظر: البيت في المقتضب ١٠٣/٤ ، والكامل ١٦١/١ ، وشرح الألفية للشاطبي ٤٧١/٣

[الإخلاص: ١]" [١]، ومن هنا ندرك أنَّ حالات العائد مع مفسره في رأي ابن الشجري لا تخلو من أن تكون إما حالة ذكر وتقدّم وهي الأصل، وإما حالة ذكر مع التأخر وهذه فرع، وإما حالة إضمار وعدم ذِكْرٍ وهذه تقعُ نادرًا.

ومن المسائل المتعلقة بعود الضمير قضية التطابق بين الضمير ومرجعه، إذ إنَّ النحاة يوجبون المطابقة بين الضمير ومرجعه عددا وجنسا ويؤولون ما خرجَ عن هذه القاعدة تأويلا ينسجم مع مقتضياتها، ويحضرنا نصٌّ لابن يعيش في شرحه للمفصل يقول فيه " ويجوز أن تكني عن "الأخ"، فتقول: "زيد حسنُ وجهِ الأخ جميلُ وجهِه"، والهاء تعود إلى "الأخ" لا إلى "زيد"، فإن أعدته إلى "زيد"، لم يجز، وإن أعدته إلى "الأخ"؛ جاز. كذلك قوله: "

كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما

إن أعدته إلى "الأعالي" جاز، وإن أعدته إلى "الجارتَيْن"، لم يجز. فإن قلت: كيف يجوز أن يعود الضمير إلى "الأعالي" وهو جمعٌ، والمضمر مثنّى، والضمير إنّما يكون على حسبِ ما يرجع إليه؟ قيل: "الأعالي" هنا في موضع "الأعْلَيَيْن"، وذلك أن الجمع في هذا النحَو معناه التثنية، كقوله تعالى: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحريم:٤] والحقيقة قلبان، لأنّه لا يكون لكلّ واحد إلاّ قلبٌ واحدٌ، فجاز أن يعود إليه الضمير مثنّى على الأصل، ونحوه قول الشاعر [من الوافر]:

---

١ – بتصرف يسير. ينظر: أمالي ابن الشجري ، وهذه الأقوال ذكرها جماعة من النحاة منهم المبرد في المقتضب في مواضع متفرقة ١٠٢/٤ ، وابن السراج في الأصول ٨٧/١ ، ٢٣٨/٢ ، الإنصاف في مسألة تقديم الخبر على المبتدأ ٥٨/١ ، لكن ابن الشجري أحسن جمعها. كما أنهم قد أطالوا النظر في المثالين : ضرب غلامَهُ زيدٌ ، وضرب غلامُهُ زيدًا ، والخلاف بينهما جوازا ومنعا من حيث التقديم والتأخير. الخصائص ٢٩٦/١، شرح الكافية للرضي ٤/٢ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٦١/١، ١٣٥/٢ ، الارتشاف ٩٤٤/٢ ، التذييل والتكميل ٢٥٥/٢ ، مغني اللبيب ٥٤٨/٥

متى ما تَلْقَني فَرْدَيْن تَرْجُفْ رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُستَطارا [1]

فرد الضمير في "تستطارا" إلى "الرانفتَيْن" على الأصل ..." [2] ، ويظهر لنا هنا حجم اهتمام النحاة بقضية التطابق بين الضمير ومرجعه إذ يبدو من كلامه أن التطابق بالنسبة له أصل ومسلمة لا تحتاج نقاشا الأمر الذي قاده لأن يلجأ إلى التأويل من أجل درء التعارض الظاهري بين الضمير ومرجعه في قوله:" كميتا الأعالي ".

وقد وضع النحاة جملة من الضوابط لخَّصها أحد النحاة المعاصرين وهو السامرائي بقوله " إن الأصل في الضمير أن يعود على الاسم المتقدم ... " وقد يكون السامرائي أخذ هذه الملحوظات من النحاة واستفادها من عبد الخالق عضيمة [3]، وللإنصاف فإن الدكتور عباس حسن في كتابه (النحو الوافي) قد جَلَّى هذه القضية وأبان عن غامضها أكثر من أي دارس معاصر آخر، وذكر أنه يمكن "أن يعود على متأخر رتبة ولفظا لحكمة بلاغية". [4]

---

١ – ينظر : البيت من الوافر وهو لعنترة العبسي. انظر ديوانه ص ٤٣ ، شرح المفصل

٢ –هذا النص نقله ابن يعيش من شرح الكتاب للسيرافي ١٠٦/٤ ، وهذه مسألة بالغة التعقيد تحدَّث فيها أبو سعيد السيرافي عن رداءة قول العرب: حسنة وجهها ، أجازها سيبويه في الشعر خاصة ، ومنعها المبرد ، وعند الكوفيين جائزة في الكلام كله. ونظّروا على هذه المسألة مسائل تطابق عود الضمير ومرجعه.

فسيبويه يرى أن الضمير في قوله :

أَقامتْ على رَبْعَيهما جارتا صَفا كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما

عائد على (جارتا)، وأما جمهور النحاة فيرون أن الضمير عائد إلى (الأعالي)، ورد عليهم العكبري بأنه خلاف الظاهر

ينظر: الكتاب ١٩٩/١، والأصول ٤٧٥/٣ ، والتعليقة١٤٤/١، والخصائص٤٢٢/٢، واللباب٤٤٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٣/٦، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٢/١ .

٣– ينظر: دراسات لأسلوب القرآن ٢١/٨

٤– ينظر: النحو الوافي ٢٥٩/١

أما القضية الثالثة من قضايا عود الضمير فهي قضية اختلاف العائد عن مرجعه جنسا وعددا، فقد ذكرنا سابقا أن النحاة أوجبوا التطابق بين الضمير ومرجعه إلا أن هناك ألفاظا بحكم صيغتها فإنها مترددة بين الإفراد والجمع وفي هذه الحالة وضع النحاة قاعدة لذلك أسموها "الحمل على المعنى" فنراعي في هذه الألفاظ لفظها الذي يقتضي الإفراد أو نراعي معناها فنعيد عليها الضمير بصيغة الجمع حملا على المعنى ومن أشهر هذه الألفاظ "من" الموصولة فهي موصول مشترك صالح للمفرد والجمع معا وقد ورد في القرآن الكريم مراعاة اللفظ والمعنى معا عند عود الضمير على "من " كما هو الحال في الآية الكريمة: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٨] فقد جمعت هذا الآية بين مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى مراعاة اللفظ في "يقول" التي بها ضمير يعود على مفرد ، ومؤمنين بها ضمير يعود على الجمع مراعاة لمعنى "من".[١]

ومن هذه الألفاظ "الذي" مع كونها ليست موصولا مشتركا في الأصل إلا أنه يتردد بين الإفراد والجمع فيعاد عليها الضمير مفردا مراعاة للفظ وجمعا مراعاة للمعنى وقد اجتمع ذلك في قول الله تعالى: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ [البقرة: ١٧] وقد ذكر ابن مالك أن ورود "الذي" مترددا بين الإفراد والجمع مقيس إذا قصد به المجازاة أو الجنس، وسماعي فيما سواها[٢]كقول أشهب بن رميلة :

وإنَّ الذي حَانتْ بفَلْجٍ دماؤهم هم القومُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خالِدِ [٣]

---

١ – ينظر : معاني النحو ١٣٤/١ ، وجامع الدروس العربية للغلاييني ١٣٧/١

٢– ينظر : شرح الكافية الشافية ٢٦٠/١ ، وشرح المفصل ٣٠٠/٢ ، ٢٨٠/٣

٣ – البيت من شواهد سيبويه ١٨٧/١ ، والمقتضب ٤/ ١٤٦، ونتائج الفكر ١٣٩/١ ،وشرح المفصل ٢٨٠/٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٢٠، ٤٢٠

وقد يراعى اللفظ والمعنى دون وجود ألفاظ محتملة لذلك، كقوله تعالى: ﴿ فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا فَأَبَوۡاْ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارٗا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُۥۖ قَالَ لَوۡ شِئۡتَ لَتَّخَذۡتَ عَلَيۡهِ أَجۡرٗا ﴾ [الكهف: ٧٧]

ومن هذه الألفاظ أيضا (كلا) و(كلتا) فإنهما عند البصريين مفردان لفظا مثنيان معنى ، وأما عند الكوفيين فإنها مثناة لفظا ومعنى، فالضمائر فيها تعود تارة على اللفظ وتارة على المعنى. [1]

ويتبين لنا مما تقدم أن هناك مجموعة من المبادئ النحوية التي لا بد أن تراعي في عود الضمير ويمكننا أن نجمل هذه المبادئ فيما يلي :

١- أن الأصل في الضمير أن يعود على مذكور، وقد يعود على مقدر إن وجدت قرينة أو دليل.

٢- أن الأصل في الضمير أن يعود على متقدم، وقد يعود على متأخر إذا كانت رتبته التقديم.

٣- أن الأصل في الضمير أن يعود على الأقرب، وقد يعود على الأبعد إن وجد دليل يعضد ذلك وينقلنا عن هذا الأصل، وقد كان ابن مالك من النحاة الذين تنبهوا لهذه الأصول إذ يقول:" الأصل تقديم مفسر الغائب ولا يكون غير الأقرب إلا بدليل وهو مصرح بلفظه وهو إما مصرحٌ بلفظه، أو مُستغنَى عنه بحضور مدلوله حسًا أو علمًا، أو بذكر ما هو له جزءٌ أو كلٌ أو نظيرٌ أو مصاحبٌ بوجه ما "[2] فهو هنا يفرق منهجيا بينما هو أصل وبينما هو فرع فالأصالة تقتضي تقديم مفسر الضمير عليه إلا في حالات خاصة توجد بها قرينة معنوية تقوم مقام التقديم وضابط

١ – ينظر : الإنصاف ٣٥٩/٢ ، ونتائج الفكر ٢٢١/١ ، والمغني ١٢٦/٣ ،

٢ – ينظر : شرح التسهيل ١٥٦/١

ذلك كما بينا سابقا أن يكون المفسر متقدماً في الرتبة وإن تأخر في اللفظ وهذا الأسلوب من أساليب التي حكم عليها النحاة بالشيوع ومنه قول الله تعالى: ﴿ ۞ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ ﴾ [البقرة: ١٢٤]" فالضمير "رَبُّهُ" عائد على (إبراهيم)، وفي هذا يقول ابن مالك :

وشَاعَ نَحو: خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ. [١]

وهذه القضية تنبني عليها فروع في النحو كثيرة خاصة في بابي المبتدأ والخبر والفاعل، إذ قرر النحاة في باب المبتدأ أن من الحالات التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ كون المبتدأ متلّبساً بضمير يعود على شيء في الخبر فيجب تقديم الخبر حينئذ كي لا يعود الضمير على متأخر رتبة ولفظا وهو الخبر: في الدار صاحبُها، فـ(صاحبها) هنا كما قرر النحاة مبتدأ متأخر وجوبا ؛لأنه مشتملٌ على ضمير يعود على الخبر (في الدار)، ولهذا يقول ابن مالك في الخلاصة مُبيّنا حالات وجوب تقدم الخبر:

كَذَا إِذَا عَادَ عليْهِ مُضْمَرُ مِمَّا بِهِ عَنْه مُبِينًا يُخْبَرُ [٢]

ونجد الأمر نفسه في باب الفاعل حيث أورد النحاة أنه إذا كان في الفاعل ضمير يعود على المفعول به فإن الشيوع والقياس يقتضيان حينئذ تقديم المفعول به وتأخير الفاعل فرارا من عود الضمير على متأخر رتبة ولفظا الذي

١- ينظر: ألفية ابن مالك ١٠٠

٢ - ينظر: ألفية ابن مالك ٨٨ ، ذكر أ.د. سليمان العيوني أن هذا البيت من الأبيات المعقدة، لتشتت ضمائره وصعوبة فهمه. وممن نص على أن هذا البيت عسير الفهم، ابن عقيل ٢٤٠/١ ، والإشكال فيه : هل الضمير يعود على الخبر أو على جزء من الخبر ؟ أو هل يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ؟

هو المفعول به مثل :ضرب غلامه زيد، فهنا تأخر الفاعل الذي هو (زيد) وتقدم المفعول الذي هو (غلامه).[1]

وقد قادتهم مراعاة عدم عودة الضمير على متأخر رتبةً ولفظاً إلى صرامة في تطبيق القواعد فحملوا كل التراكيب التي بها عود الضمير على متأخر رتبة ولفظا على الشذوذ كما هو الحال في بيت حسان بن ثابت:

وَلَوْ أَنَّ مَجداً أَخلَدَ الدَّهْرَ واحِداً مِنَ النَّاسِ، أَبقى مَجْدُهُ الدَّهرَ مُطْعِما[2]

كما أنهم حملوا بيت عبد الله بن قيس الرقيات الذي ورد فيه الضمير عائدا على المفعول به المتأخر رتبة ولفظا على الشذوذ وهو قوله :

لما رأى طالِبُوه مُصْعَبا ذُعِرُوا وكاد لو ساعد المقْدُورُ ينتصرُ[3]

فمن خلال ما سبق يتبن لنا أن قضية عود الضمير تترتب عليها قوانين نحوية صرامة من جهة كما تتناسب مع العقل والمنطق أيضا، ذلك أن عود الضمير على متأخر في الرتبة واللفظ أشبه ما يكون بالحكم على المجهول.

---

١ – قال ابن الأثير: " فإذا تقرّر ذلك وقلت: ضرب زيد غلامه، أو: ضرب غلامه زيد، أو ضرب زيدا غلامه، أو: ضرب غلامه زيدا، جازت الثّلاث الأول، ولم تجز الرابعة . أمّا الأولى: فلا كلام فيها، لأنّ كلّا من الفاعل والمفعول والمضمر فى مكانه، وهو جار على نظم الكلام. وأمّا الثانية: فإنّما جازت، لأن النيّة فى «زيد» التّقديم وإن تأخّر لفظا، ولا يضرّ الإضمار قبل الذّكر، فإنّ النّية فيه الّتأخير. وأمّا الثّالثة: فمثل الثانية فى الجواز وأحسن؛ لأنّه لم يتغيّر عن مكانه إلا الفاعل – والنّيّة فيه التّقديم – ولمّا تأخّر، وقرن به الضّمير، وتقدّم المفعول، صار الضّمير مذكورا بعد من هوله، فجازت المسألة، ومنه قوله تعالى: وَإِذِ ابْتَلَى إِبْراهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِماتٍ فَأَتَمَّهُنَّ، وأمّا الرّابعة: فلم تجز؛ لأنّ الفاعل والمفعول وقعا فى موضعهما، وليس فى أحدهما نيّة تقديم ولا تأخير وقد وقع الضّمير قبل الذّكر، لفظا وتقديرا". البديع ٩٨/١

٢ – ينظر: البيت في الديوان ٢٣٩ ، والضرائر لابن عصفور ٢٠٩ ، والتذييل والتكميل ٢٦٠/٢، وابن عقيل ١٠٨/٢ ، المغني ٥٤٩/٥

٣ – ينظر: البيت في شرح التسهيل لابن مالك ١٦١/١ ، والتذييل والتكميل ٢٦٠/٢، وابن عقيل ١٠٦/٢

الآن وبعد أن استعرضنا أهم المبادئ النحوية التي تستند إليها قضية عود الضمير فإنه من المنهجية بمكان جدا أن نختم بملاحظة مفادها أنَّ النحاة وهم يضعون هذه القواعد الصارمة كانوا أيضا على قدر كبير من المرونة التي تتطلبها وصفية اللغة، فلم يلتزموا في مسائل عود الضمير جادة المعيارية وحدها، وإنما راهنوا على وجود نسبية في تطبيق القواعد جعلهم يعترفون بأن هناك حالات تقتضي الانزياح عن القاعدة. كما هو الحال في الحالات السبع التي أوردها ابن هشام[1] في الحالات التي يعود فيها الضمير على متأخر رتبة ولفظا وهي:

١- أن يكون الضمير مرفوعا بنعم أو بئس ولا يفسر إلا بالتمييز .
٢- أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما.
٣- أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره .
٤- ضمير الشأن والقصة
٥- مجرور رُبَّ المفَسَّر بالتمييز [2]
٦- أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له
٧- أن يكون متصلا بفاعله المقدم ومفسره مفعول مؤخر.

وهذه المواضع السبعة لم يكن ابن هشام أول من ذكرها، ذلك أنَّ أبا حيان سبقه لها في سياق رده على الزمخشري عند الآية الكريمة: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَاۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾ ﴾ [الحج: ٤٦] " حيث ذكر أن هناك حالات محصورة يجوز فيها الإبهام الذي هو عود الضمير على متأخر رتبة ولفظا مُعددًا الأبواب التي يقع فيها ذلك وهي باب

١- ينظر: المغني ٥/٥٣٨
٢ – والزمخشري يفسر الضمير بالتمييز في غير بابي " نعم ورب" . المغني ٥/٥٤٥

رب ، وباب نعم وبئس، والإعمال، والبدل، والمبتدأ والخبر ثم أضاف إليها ضمير الشأن.[1]

كما أن من مظاهر اختلال هذه القواعد ما نجده في **(ضمير الشأن)** الذي كانت القواعد المتعلقة مثلا على خرق الإجماع النحوي المتعلق بعود الضمير ويظهر ذلك فيما يلي :

١- أنه لا يعود إلا على متأخر

٢- أن مفسره لا يكون إلا جملة

٣- أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف ولايبدل منه .

٤- أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو ما هو من لوازمه

٥- أنه ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع، ولعل عنصر المفارقة في هذا الضمير أنه الضمير الأوحد التي لم يتقدمه اسم ظاهر يفسره ولا يعود إلا على متأخر وقد كان الكوفيون على صواب بتسميته (بالضمير المجهول). [2]. وسنبسط القول لاحقا حول هذا الضمير من خلال قول الله تعالى:﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص:١]. في مبحث خاص تتبعًا لأقوال المفسرين والنحاة.

والحقيقة أن الخوض في النحو دون معرفة القواعد النحوية الكبرى التي تمثل كليات النحو وبين القواعد التفصيلية يحدث اضطرابا لدى الباحث فحين تتعارض مثلا قاعدة من قبيل أمن اللبس التي عليها مدار النحو كله مع قاعدة صغرى كقاعدة عود الضمير على متقدم رتبة أو لفظا فإن ارتكاب مخالفة القاعدة الصغرى أقل خطرا وأهون شأنا من مخالفة القاعدة الكبرى التي في نقضها نقض لعرى النحو، وهذا ما يعطينا تفسيرا للحالات السابع التي أوردها ابن هشام آنفا.

---

١ – ينظر البحر المحيط ٥٢١/٧

٢– ينظر: معاني النحو ٥٥

ومن ذلك أن النحاة في **(باب التنازع)** وقعوا في تصادم بين قاعدتين إحداهما العطف على الجملة قبل تمامها وهذا ما يؤديه إعمال الثاني من المتنازعين كما هو مذهب البصرين، أو الوقوع في شَرَكِ الإضمار قبل الذكر الذي ينتج عنه إعمال الأول الذي هو مذهب الكوفيين[1]، وهذا التصادم بين القواعد يحتاج فيه النحوي لعقلية ترجيحية تقيه من الانزلاق نحو ترجيحه من غير مرجح، وقد كان سيبويه فطنا حين رأى أن ارتكاب مخالفة الإضمار قبل الذكر هي أقل خطرًا من إخلاء الفعل من الفاعل فقال بالأول فراراً من القول بالثاني، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ ﴾ [النساء: ١٢٨] إذ أوجبوا إضمار فعل مستتر وجوبًا قبل (امرأة) مع أن في ذلك إضمارا قبل الذكر ؛ لأنَّ ترك ذلك موقع في قطع عمل العامل المتهيئ للعمل.

---

١ – والمسألة المختلف عليها المتعلقة بعود الضمير في باب التنازع هي قول العرب : "ضربوني وضربت قومَك" بالنصب ، فهذه المسألة عند سيبويه فيها إضمار قبل الذكر، وعند الكسائي والكوفيين على حذف الفاعل . وقد وجدت بعض المحققين يضع علامة الرفع على (قومك) ظنا منهم أنه قول سيبويه ، وقد أحسن العكبري عندما مثل بقوله : ضربوني وضربت الزيدين . حتى لا يُلبس على القارئ ويكون الكلام مفهومًا، فقد سمع من كلام العرب :

جفوني ولم أجفُ الإخلّاءَ إنني لغير جميل من خليلي مهمل

وأما تصحيحه عند الكسائي بالحذف فكأنه لا فرق بين العمدة والفضلة ، وعند الفراء تأخير ضمير مفصل ، واستدلوا بقول الشاعر :

تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال فبذَّتْ نبلهم وكليب

ينظر: الكتاب ٧٨/١ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٧٨/٣ ، والتعلقية ١١٢/١، والبصريات ٥٢٧ ، وثمار الصناعة ٢٨١ ، والارتشاف ٢١٤٣ ، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٢٣٦/٦

المبحث الثاني

مرجع الضمير عند المفسرين

وقبل أن ندخل في المبحث فإن الأمانة العلمية تقتضي أن ننوه ببعض الكتب والأبحاث التي تناولت قواعد التفسير ومناهج المفسرين مثل (قاعدة عود الضمير) ، فقد استفدنا منها في هذه المبحث إلا أن هذه البحوث في مجملها كانت دراسات تطبيقية لقواعد المفسرين – وهي مفيدة حقا فقد أحسنوا جمعها وترتيبها كما أنها تتفاوت بين حسن الترتيب وبين حسن الصياغة ووفرة المادة – جامعة لما تفرق في كتب المفسرين وكتب علوم القرآن، إلا أنها كانت عامة لم تغص في أعماق الجوانب اللغوية ؛ لأن هدف تلك الأبحاث كانت منصباً حول أقوال المفسرين وقواعد ترجيحهم، ومن هذه الكتب : ١– مرجع الضمير في القرآن الكريم للدكتور محمد حسنين صبرة ، نشر دار غريب ط ٢ ٢٠١١م ، إذ تعد هذه الدراسة أضخم الدراسات المنجزة عن مرجع الضمير في القرآن ٢ – قواعد التفسير للدكتور خالد السبت ، ٣– قواعد الترجيح عند المفسرين – دراسة نظرية تطبيقية– للدكتور حسن الحربي ، ٤ – مرجع الضمير المختلف في تفسير القرآن الكريم – دراسة تحليلية لمحمد علي نزال خوالدة ، فبفضل هذه الدراسات السابقة استطعنا أن نجمع أهم قواعد المفسرين في عود الضمير.

تُعدُّ قضية عود الضمير من أهمِّ القضايا النحوية في تفسير ابن كثير، هذا المبحث هو تجلية مظاهر اهتمام المفسرين وعنايتهم بقضية عود الضمير فإنه يجدر بنا في البداية أن نحدد ماذا نعني بهذه القضية؟ إن مسألةَ عود الضمير مكونة من وجهة نظرنا من أجزاء لا بدَّ من العناية بتحليلها وتناولها تناولا تجزيئيا قبل النظر إليها في إطارها الكلي، إذ إن هناك (العائد) الذي هو الضمير، وهناك أيضا (مرجع الضمير) الذي هو الاسم الظاهر جيء أصلاً بالضمير عوضًا عنه طلبًا للاختصار ويسمى بالمفسر، وقد أجمعوا أنَّه لا بدَّ للضمير من مُفسر، يقول ابن هشام في شرح شذور الذهب : " لَا بُد للضمير

من مُفَسّر يبين مَا يُرَاد بِهِ فَإِن كَانَ لمتكلم أَو مُخَاطب فمفسره حُضُور من هُوَ لَهُ وان كَانَ لغَائِب فمفسره نَوْعَانِ "[1]، ويقول السيوطي:" ولا بد له من مرجع يعود إليه"[2] لكن مع هذا لا يلزم عند بعض المفسرين أن يكون معاد الضمير اسما ظاهرا ظهورا مباشر، بل قد تتعدد الضمائر لاسمٍ ظاهر واحد، وهذا الرأي هو ما ذهب إليه أحد أعلام التفسير المعاصر وهو الطاهر ابن عاشور عند قول الله تعالى : ﴿ كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذۡكِرَةٞ ٥٤ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴾ [المدثر: ٥٤ – ٥٥] يقول ابن عاشور: "ذكره يحتمل أن يعود على الله عز وجل ولم يتقدم لاسمه ذكر لأنَّهُ مُستحضرٌ مِن المقام ويحتملُ أَنْ يَعودَ الضميرُ إلى ما عَادَ عليه ضمير (إنه) "[3]، ونجد أنَّ اهتمامَ المفسرين في قضية عود الضمير محتاج إلى الدرس النحوي ؛لأنَّ القضيةَ في أصلها قضية نحوية ، ولعل مما يجدر التنبيه إليه أنَّ النحاة والمفسرين في هذه القضية يفرقون بين ضمير الغيبة وضمير الحضور الذي قد لا يحتاج مفسرًا أحيانا اعتمادًا على أنَّ الحضور يرفع الإبهام الواقع في الضمير، يقول أبو حيان: "ضمير المتكلم وضمير المخاطب تفسرهما المشاهدة، وأما ضمير الغائب فعارٍ عن المشاهدة فاحتيج لما يفسره "[4]

وللزمخشري رأي آخر في الموضوع إذ يرى أنه لا داعي للقول بعدم إمكانية عود الضمير على متعدد وحمل الكلام على ذلك إذ يقول معلقًا على قول الله تعالى:﴿ يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمۡ لِيُرۡضُوكُمۡ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ

١ – ينظر : شرح شذور الذهب ١٧٥
٢– ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٥٩٧/١
٣– ينظر: التحرير والتنوير ٣٢٣/١٤
٤– ينظر: التذييل والتكميل ٢ / ٢٥٢

﴿ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴾ [التوبة: ٦٢] ؛لأنهم في حكم مرضي واحد إذ رضا الله تعالى هو رضا الرسول.[١]

أما ابن عطية فله رأي آخر، إذ يقول في تفسير الآية نفسها ومذهب سيبويه أنهما جملتان حذفت إحداهما والتقدير عنده: والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه أيضًا، ومن هذا بيت قيس بن الخطيم:

نحنُ بما عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ والرأيُ مُختَلفُ [٢]

ويكن إجمال أقوال المفسرين في مرجع الضمير حسب استقراء أحد الباحثين المعاصرين إلى ما يلي:

١ – إذا أمكن حمل الضمير على غير الشأن فلا ينبغي الحمل عليه.

٢ – إعادة الضمير إلى مذكور أولى من إعادته إلى مقدر.

٣ – أن إعادته إلى المحدث عنه أولى من إعادته إلى غيره .

٤ – توحيد مرجع الضمير في السياق الواحد أولى من تفريقهما.

٥ – الأصل إعادة الضمير إلى أقرب مذكور ما لم يرد دليل بخلافه.[٣]

وهذه القسمة – وإن كانت أصيلة– فإنه قد فاتت على صاحبها حالات لمرجع الضمير عند المفسرين لم يذكرها ومنها: أنه قد يراعى المعنى فيغني الاسم المذكور عن الاسم غير المذكور ؛لأنه يتضمنه، كما فات عليه أن الضمير قد يعود على متأخر، قد يراعى فيه السياق فلا يمكن حينئذ أن نفرض عليه مسلمات خارجة عن ما يقتضيه نظم السياق علما أنَّ السياق أكثر محددات

---

١ – ينظر: الكشاف ٢٨٥/٢ قال:" وإنما وحّدَ الضمير ؛لأنه لا تفاوت بين رضا الله وبين رضا رسوله فكانا في حكم مرضي واحد كقول حسان: زيد وجماله نعشني وجبر مني"، وقال السمعاني١٠٥/٢ والبغوي١٢٤/٢ : لأن رضى الرسول مندرج في رضا الله .

٢– البيت من المنسرح، في الكتاب٧٥/١، معاني القرآن للزجاج ٤٥٨/٢ ، وابن عطية ١٢٤/٢.

٣– ينظر : قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة تطبيقية ٥٩٣/٢

عود الضمير مَن استقرأ تراث المفسرين، وقد قادنا الاستقراء إلى أنّ حالات مرجع الضمير في القرآن لا تخلو من الحالات التالية:

١- أن يعود على الاسم المتقدم فقط كقول الله تعالى:﴿ وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا ۚ قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ ۚ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾ [الجمعة: ١١] فالضمير هنا لا يحتمل العودة إلا على التجارة.

٢ – أن يعود على الاسم المتأخر فقط، ومنه الآية الكريمة:﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١١٢] فالضمير هنا لا يحتمل العودة إلا على الاسم الأخير.

٣ – أن يعود الضمير عليهما معا كقول تعالى:﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ ﴾ [النساء: ١٣٥] فالضمير هنا يعود على الاسمين المذكورين.

والأصل في الضمير أن يطابق مرجعه عددا وجنسا، وفي بعض الآيات يكون تحديد مرجع الضمير مشكلا للغاية فيلجأ المفسرون للقول بأن مرجع الضمير هنا يعتمدُ على السياق الذي يسمونه بالمحدَّث عنه، ففي قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ وَءَاتَيْنَٰهُ أَجْرَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [العنكبوت: ٢٧] يعود الضمير على إبراهيم عليه السلام مع أنه غير الأقرب ولكن سوغ عود الضمير إليه كونه صاحب القصة فهو المحدّث عنه.[١] ، ويدخل في هذا رأي بعض المفسرين في قول الله تعالى:﴿ وَقُضِىَ بَيْنَهُم بِٱلْحَقِّ وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الزمر: ٧٥] إذ يرى أنَّ الضمير في (بينهم) يعود على

١ – سيأتي الحديث عن هذه الآية في المبحث الثالث.

الفريقين المؤمنين والكافرين المذكورين سلفًا ولا يعود على الملائكة مع أنهم أقرب مذكور ولكن كون الفريقين هما المحدث عنهما هنا رجح عود الضمير إليهما. [1] ومع أن الأصل في الضمير أن يطابق مرجعه في العدد والجنس إلا أن في القرآن بعض الضمائر التي توحي بعدم المطابقة لكننا –إذا دققنا النظر – وجدنا أن المطابقة حاصلة من وجه من الوجوه، إذ إن الحمل على المعنى يضل واردًا وقد تنبه لهذا الأمر كثير من المفسرين، قال الزمخشري عند قوله الله تعالى:﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَىۡ رَحۡمَتِهِۦۤ حَتَّىٰۤ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابًا ثِقَالًا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ﴾ [الأعراف: ٥٧] . فالضمير في (سُقْناهُ) للسحاب على اللفظ، ولو حمل على المعنى كالثقال لأنث، كما لو حمل الوصف على اللفظ لقيل ثقيلا لِبَلَدٍ مَيّتٍ لأجل بلد ليس فيه حياً ولسقيه.[2]
ولعل من هذا ما يذكره المفسرون من لفظ "من " الموصولية مما يراعى فيها اللفظ والمعنى معا فإذا راعيت اللفظ أفردت الضمير العائد على من وإذا راعيت المعنى أعدته بصيغة الجمع ولذلك نجد في الآية الكريمة في سورة الأنعام راعت اللفظ: ﴿ وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُ إِلَيۡكَۖ ﴾ [الأنعام: ٢٥] أما في سورة يونس فقد روعي المعنى فجمع الضمير العائد على "من " في قوله تعالى :﴿وَمِنۡهُم مَّن يَسۡتَمِعُونَ إِلَيۡكَ﴾ [يونس: ٤٢]، ومما ورد في القرآن مما ظاهره عدم المطابقة بين الضمير ومرجعه قول الله تعالى:﴿ كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَ بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ حَقًّا عَلَى

---

١ – فالبغوي وابن الجوزي يريان أن الضمير يعود على الفريقين أهل الجنة والنار ، وأما الزمخشري فيرى أنه يمكن أن يعود على جميع العباد وإما على الملائكة ، واستظهر أبو حيان عود الضمير على الملائكة. ينظر : تفسير البغوي ٤/ ١٠٢ ، والكشاف ١٤٧/٤ ، وزاد التفسير ٢٨/٤ ، والبحر المحيط ٢٢٥/٩

٢– ينظر: الكشاف ١١١/٢ ، وبمثله قال البغوي ٢٠٠/٢

ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠] فالضمير في:﴿ فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ ﴾ ورد في الآية مفرداً مذكرا رغم أنَّهُ عَائِدٌ عَلَى الوصيةِ التي هي المؤنث الأمر الذي يقودنا بادئ الرأي بالقول بالمخالفة بين الضمير ومرجعه هنا ،مع أن للمفسرين في هذا التعارض أقوالا ترفعه، منها على سبيل المثال أن الوصية هنا بمعنى الإيصاء وهو مذكر، وهنا يمكن درء التعارض بين الضمير ومرجعه بواسطة الحمل على المعنى وهذا رأي الواحدي،[١] كما أن قد حاولوا رفع التعارض من خلال القول بأن مرجع الضمير في (بدّله) ليس (الوصية) وإنما هو أمرٌ عام متبادر من السياق تقديره: أمر الميت وهذا القول قاله الطبري.[٢] وقد خالف أبو حيان قول الإمام الطبري هذا معلقا عليه بقوله:" والوجه الأول أولى لأن الحمل على المعنى جار في لسان العرب والتذكير على المعنى وارد في لسانهم. [٣] ومن هذه الآيات أيضا ﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحۡلَةٗۚ فَإِن طِبۡنَ لَكُمۡ عَن شَيۡءٖ مِّنۡهُ نَفۡسٗا فَكُلُوهُ هَنِيٓـٔٗا مَّرِيٓـٔٗا ٤ ﴾ [النساء: ٤] ذلك أنَّ الضمير العائد من كلمة (منه) وَرَدَ في الآية مفردًا مذكرًا مع أنه في الآية عائد على (صدقاتهن) وهي جمع لمؤنث سالم، وهنا وقعت المخالفة بين الضمير ومرجعه على مستوى العدد والجنس، وقد حاول الزمخشري أن يدرأ التعارض الظاهر بقوله: أو يرجع الضمير إلى ما هو بمعنى الصدقات وهو الصداق.[٤] أما أبو حيان فإنه في البحر المحيط قد رام التوفيق بين الضمير ومرجعه في الآية على أساس أن الضمير في منهم يعود على المال وهو غير مذكور لكنه متبادر من السياق كما أن الفعل أتوا يحيل على المال ذهنيا.[٥]

١- ينظر: تفسير الواحدي ١٤٩/١
٢- ينظر: تفسير الطبري ١٢٢٢/٢
٣- ينظر: البحر المحيط ١٦٥/٢
٤- ينظر: تفسير الزمخشري ٣٧٦/١
٥- ينظر: البحر المحيط ٥١٣/٣

ومن هذا نستنتج أن جهود المفسرين المتعلقة بعود الضمير قد انطلقت من مسلمات ترى أنه لا مندوحة من المطابقة التامة بين الضمير ومرجعه عددا وجنسا وأن أي أسلوب قرآني وُجِدَ فيه ما ظاهره عدم المطابقة يتوجب حمله على المطابقة من خلال آليتين أنتجها التفكير النحوي لديهم وهي القول بالحمل على المعنى كما نجده عنده بعض المفسرين، أو القول بوجود مقدر محذوف يعود عليه الضمير كما هو قول الإمام ابن جرير الطبري.[1]

وقد فاتت عليهم قاعدة تنبّه لها أحدُ أعلام التفسير المعاصربن هو الطاهر بن عاشور في كتابه (التحرير والتنوير) وهي أنه عند تعارض مرجع الضمير فإنه لا مانع من أن يعاد كل ضمير على ما ينسبه فيرد الأنسب من الضمائر للأنسب من الألفاظ، والمعول عليه هنا هو صحة المعنى وما يرشد له السياق.[2] .

ولعل من مظاهر اختلاف منهج المفسرين في عود الضمير عن منهج النحاة أن ابن عاشور يرى أنه في بعض السياق القرآنية يمتنع عود الضمير على الأقرب كما هو مقرر عند النحاة ما هو الحال في الآية الكريمة:﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فهنا جزم ابن عاشور بأن الضمير (هنَّ) لا يعود على الأقرب الذي هو (المطلقات) غير مبال بقاعدة النحاة " الضمير لا يعود على غير الأقرب إلا بدليل"

تقدم معنا فيما سبق جملة من أقوال المفسرين حول مرجع الضمير وسنحاول في هذه المبحث من الدراسة أن نقف على أهم الضوابط التي استطاع المفسرون وضعها من أجل ضبط العلاقة بين الضمير ومرجعه دون أن نهمل إبراز أهم مظاهر الاستقلال المعرفي لديهم، وذلك من خلال ذكر أهم القواعد التي بنى عليها المفسرون رأيهم استقلالا عن قواعد النحاة وهذه القواعد هي :

١- ينظر: تفسير الطبري ٣٩٦/٣

٢- ينظر: التحرير والتنوير ٢٤٨/١٠

قاعدة – وجوب حمل كلام الله تعالى على ما وافق معهود الأسلوب القرآني:

وتقتضي هذه القاعدة ضرورة الاعتماد على ما يسمى في مدارس التفسير بتفسير القرآن بالقرآن فيحمل الضمير على ما يقتضيه غالب الاستعمال القرآني للضمير، وهنا نلاحظ أن المفسرين وإن كانوا قد اعتمدوا القواعد النحوية إلا أنهم مع ذلك يستحضرون خصوصية كلام الله تعالى وتفرد أسلوبه .

وقد خرجت آيات عدة وفق هذا الضابط منها على سبيل المثال لا الحصر قول الله تعالى:﴿وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمۡ لَعِبٗا وَلَهۡوٗا وَغَرَّتۡهُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَاۚ وَذَكِّرۡ بِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٧٠] فقد حصل اختلاف في مرجع الضمير المجرور بالباء مما اضطر المفسرين لاختلافٍ حوله بين من يرى أنَّ الضميرَ يعودُ على (القرآن)، بينما رأى آخرون أنَّه يَعودُ على (الدين)، وذهبت طائفة أخرى إلى أن مرجع الضمير هنا يعود على (الحساب) والذي عليه رأي غالب المفسرين هو أن مرجع الضمير هو (القرآن) محتجين بوجود آية أخرى ترشد للقول بهذا الرأي قال تعالى: ﴿ فَذَكِّرۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ ﴾ [ق: ٤٥]

قاعدة – ضرورة تفسير كلام الله بالأفصح والأشهر من كلام العرب:

وتستوجب هذه القاعدة ضرورة الانطلاق من مسلمة علمية محل إجماع من كافة المفسرين وهي أن هذا القرآن عربي اللسان نزل وفق أساليبهم التي يعرفونها واستعمالاتهم التي يألفونها وهذا ما يقودنا للإقرار بأن حمل كلام الله تعالى على الأفصح أمر لا مندوحة عنه، وبناء على هذا يحمل عود الضمير في القرآن على ما يقتضيه أفصح استعمال، وقد خرجت على هذه القاعدة آيات عديدة منها على سبيل المثال، قول الله تعالى:﴿ مِنۡهَآ أَرۡبَعَةٌ حُرُمٞۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُۚ فَلَا تَظۡلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمۡۚ﴾ [التوبة: ٣٦]على أساس أن المعهود في كلام العرب أن العدد إذا كان بين الثلاثة إلى العشرة أعيد عليه الضمير بصيغة الجمع ، وإذا تجاوز العشرة أعيد عليه الضمير

بصيغة الإفراد لذا يترجح عود الضمير هنا على الأشهر الأربعة لا على كل الأشهر، ولنا وقفة مع هذه الآية في المبحث الثالث.

فقد اختلف المفسرون في مرجع الضمير العائد في (رجعه) إلى قولين: يرى أحدهم أن الضمير في رجعه عائد على (الماء) الذي هو أقرب مذكور بينما يرى أصحاب المذهب الثاني أنَّ الضمير عائد على (الإنسان) في الآية المذكورة قبلها ﴿ فَلۡيَنظُرِ ٱلۡإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ﴾ [الطارق: ٥]، وقد رجّحَ المفسرون بأن يعود الضمير هنا على (الإنسان) إنه على رجعه أي بعثه بعد الموت وذلك استصحابا لقاعدة حمل كلام الله على المعروف من كلام العرب. والمرجح هنا هو أن جملة يوم تبلى السرائر متعلقة بهذا الضمير تعلقا يستحسن معه حمل الكلام على المعنى السابق .[1]

قاعدة – أن الأصل في كلام الله أن يحمل على الحقيقة لا على المجاز:

وقد تكون هذه القاعدة مربط الفرس داخل هذه القواعد إذ إن من متطلباتها أن يحمل كلام الله تعالى على ما يقتضيه مألوف الوضع اللغوي وإن اقتضى الاستعمال اللغوي عدم إمكانية حمله على حقيقته اللغوية فإن الأمر هنا يكون استثناء لا قاعدة ، إذ الأصل في الاستعمال اللغوي أن يكون على الحقيقة لا على المجاز، وقد خرجوا على هذه القاعدة قول الله تعالى:﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ لِيَكُونَ لِلۡعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان: ١] مرجحين عود الضمير المستتر في الفعل يكون على النبي ﷺ لا على الفرقان لأنَّ عود الضمير على الفرقان موقع في المجاز الذي سببه إسناد الإنذار إلى القرآن خلافًا لعوده إلى النبي ﷺ فالإنذار منه حاصل حقيقة لا مجازًا.

قاعدة – وجوب حمل كلام الله تعالى على مقتضى الظاهر ما لم يأتِ دليل ناقل عن ذلك:

١- ينظر: تفسير ابن جرير ٢٥٨/٢٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٥٥/٣ ، والبسيط ٣١٤/٢٣ ، خوالده ٤٢٣

وهذه القاعدة جليلة جدا يمكن أن تكون سندا لنا في معرفة ما يختاره المفسرون ويرجحونه في قضية عود الضمير بين من يرى ضرورة عود الضمير على محذوف كيلا يخرج كلام الله عن مقتضى ظاهره الذي هو الأصل وبين من يرى حمل الضمير على المعنى متنكبا ما تتطلبه هذه القاعدة من ضرورة الحمل على الظاهر وقد يكون لهؤلاء المفسرين عذر ومستند يتمثل في قيام الدليل الحامل على إخراج الكلام عن مقتضى الظاهر. وقد خرجوا على هذه القاعدة الآية الكريمة: ﴿ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُواْ قَارِعَةٌ أَوۡ تَحُلُّ قَرِيبٗا مِّن دَارِهِمۡ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ وَعۡدُ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ﴾ [الرعد: ٣١] مرجحين عود الضمير على قارعة لا على النبي صلى الله عليه وسلم لما في ذلك من حمل للقرآن على مقتضى الظاهر لأنَّ الفعلَ تصيبه هنا أنث، وهو ما اختاره ابن كثير.

قاعدة – الترجيح بالقراءات القرآنية :

وهذه القاعدة قاعدة جليلة ذات صلة وثيقة بالقاعدة الأولى التي مرت معنا وهي حمل القرآن على ما يقتضيه الأسلوب القرآني، إذ من المعلوم أن القراءات القرآنية وردت بأوجه مختلفة يصدق بعضها بعضًا، وقد كانت هذه الأوجه سندا للمفسرين في باب عود الضمير فرجحوا بها، وخير مثال على ذلك أنه رجحوا عود الضمير في قول الله تعالى: فأزلهما الشيطان عنها على الجنة لا على الشجرة بدليل أن الإمام حمزة قرأها فأزالها الشيطان عنها فالإزالة لا تقع إلا من الجنة، وسيكون لنا حديث عن هذه الآية في المبحث القادم، ومن متعلقات هذه القاعدة قاعدة الاحتكام إلى أسباب النزول فقد رجحوا المفسرون عود الضمير في قوله تعالى :﴿ وَإِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغۡنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢] على (ولي المرأة) لا على (زوجها) استنادًا إلى سَبَبِ النزول الوراد في هذه الآية.

قاعدة – قاعدة الاعتماد على السنة النبوية والأثر.

وهذه القاعدة من القواعد التي اعتمد عليها المفسرون في مسألة ترجيح عود الضمير، وهي من صميم أولياتنا المنهجية، إذ يمثل اعتمادها أساسا من الأسس التي تتبني عليه مدرسة الأثر التي يعد ابن كثير –وهو موضوع بحثنا – أحد روادها الكبار شأنه شان ابن جرير الطبري وابن تيمية وابن القيم وغيرهم ، وسيأتي الكلام عن هذا في مبحث مرجع الضمير عند ابن كثير.

وقد خرجوا على هذه القاعدة الآية الكريمة : ﴿ ۞ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾ [البقرة: ١٧٧] مرجحين عود الضمير في (حبه) على المال لا على الله تعالى أو على الايتاء المتبادر من (أتى) بدليل أن السنة فسّرت هذا بالحديث النبوي الشريف: "أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ، تَخْشَى الْفَقْرَ وَتَأْمُلُ الْغِنَى، وَلَا تُمْهِلَ حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ الْحُلْقُومَ قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، أَلَا وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ "[1] وهذه من الآيات التي رجح فيها ابن كثير وستستدعي منا حديثا خاصا نرجئه إلى وقته.

١– ينظر: مسند أحمد رقم ٧١٥٩ ، صحيح البخاري ١١٠/٢ ، صحيح مسلم ٧١٦/٢

المبحث الثالث

مرجع الضمير عند ابن كثير

لا يخفى على المتأملِ أنَّ هذا المبحثَ مِن الدراسةِ يَكادُ يَكونُ الأصلَ الذي يُبْنَى عليه البحث كله، فمرجع الضمير في تفسير ابن كثير يُعدُّ مُوضوعًا بكرًا خصبًا لم تتعاوره الأيدي بعد، مما يجعل من دراسته ضرورةً منهجيةً وغاية معرفية؛ لأنَّ غيره من المباحث ليس سوى توطئة له، والذي قادنا للإتيان بالمبحثين السابقين إنما هو وعيٌ منهجي استقيناه من الإمام ابن كثير الذي يظهر لنا من خلال تتبع ورود المصطلحات لديه أنَّه يفرّق في تفسيره بين أدوات النحاة وأدوات المفسرين، ولا شيء أدلَّ على ذلك من أننا واجدوه في تفسير الفاتحة وهو يعلق على قول الله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] احتاج لأن يتنبها عند ها للاختلاف بين مصطلحات النحاة ومصطلحات المفسرين إذ يقول:(صراط) مُفسرٌ للصراط، وبدلٌ عند النحاة ويجوز أن يكون عطف بيان، فهو بهذا يفرق بين أدوات المفسرين وأدوات النحاة بشكل جلي لا لبس فيه دون الاستغناء عن أي منهما[1]، كما أن من مظاهر وعي ابن كثير المنهجي بالفرق بين الأسلوب التفسيري والأسلوب النحوي أننا نجده يعرض الرأي الإعرابي بأسلوب أهل التفسير كما هو الحال في تعليقه على الآية الكريمة:﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ ﴾ [الأنبياء:٢٢]: أنه لو كان في السماء والأرض غير الله لفسدتا، فقدر كلمة غير موضع إلا.[2] ومع أن هذا التقدير موجود في كتب النحاة لكن ليس من المتوقع أن نجد عناية ابن كثير بها إذا علمنا أنه ليس معدودا من جملة النحاة.

---

١ – ينظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢١٤/١

٢ – انظر : تفسير ابن كثير ٣٢٧/٥

إنَّ المتتبعَ لقضية مرجع الضمير في تفسير ابن كثير سَيَفْجَؤُه غزارة القضايا النحوية فيه وهذا أمر يثير اهتمام الدراسين ؛لأنَّ الاهتمامَ بالقضايا النحوية ومنها مرجع الضمير أمرٌ قد لا يكون متوقعًا من تفسيرٍ يُحسب على مدرسة أهل الأثر التي قد يَظنُّ غير المطلع أنَّه لا شأن لها بهذه القضايا وقد قادنا تتبع قضية مرجع الضمير في تفسير ابن كثير إلى نتيجة مؤداها أنه في تناوله لهذا القضية كان محكومًا بثلاثة خيارات: إما أن يرجح في حال احتمال تعدد مرجع الضمير، أو أن يجمع بين أقوال المفسرين في القضية عندما لا يتعذر الجمع، أو أن يتوقف في القضية وهذا هو النادر فيه، ويقودنا الحس المنهجي أن نقسم هذا المبحث الذي بين أيدينا للنقاط التالية:

١ – حالات الترجيح:

سبق أن ذكرنا أن خيار الترجيح يعد أكثر الخيارات في تفسير بن كثير وسنحاول في هذه المرحلة من الدراسة أن نقف على أهم النماذج التي رجح فيها ابن كثير عود الضمير على أحد مرجعيه المتنازعين فيه، ثم نحدد بعد ذلك مستنده الذي فيه اعتمد أثناء الترجيح أو بعبارة أدق على أي قواعد المفسرين أو النحاة اعتمد في ترجيحاته، وسيجد القارئ الكريم أننا في إيرادنا لهذه الآيات **قد التزمنا فيها ترتيب المصحف ما لم يكن ورود الآية على وجه التمثيل مجملين تحت كل قاعدة الآيات التي تندرج ضمنها.**

ففي قول الله تعالى من سورة الفاتحة :﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] رجح عود الضمير على الأصناف الأربعة الذين ذكروا تفصيلا في سورة النساء ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ﴾ [النساء: ٦٩]، مستندا في ذلك على قاعدة الترجيح في القرآن ، ونظير هذا عنده ما حكم به من أرجحية لعود الضمير

في قول الله تعالى في سورة البقرة :﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة:٩٦] على اليهود بدليل نظير هذه الآية في سورة الجمعة وهي التي قد صرح فيها بمرجع الضمير الذي هو اليهود :﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓا۟ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [الجمعة: ٦] .

ففي قول الله تعالى:﴿ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٤] رجح عود الضمير على (النار) بدليل استصحاب الأصل الذي هو عود الضمير على الأول. [١] ، ومن هذه المواضع التي استند فيها إلى قواعد العربية قول الله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] حيث رجح عود الضمير هنا على (الصلاة) لا على (الوصية) استصحابًا للقاعدة النحوية القائلة "إن ضمير الغائب لا يعود على غير الأقرب إلا بدليل". [٢] ومن مظاهر عناية ابن كثير بالقواعد النحوية أننا نراه في موضع آخر يرجح عود الضمير في قوله تعالى:﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ ﴾ [الأنعام: ٨٤] على (نوح) ؛ لأنه أقرب المذكورين. [٣]

---

١ – انظر : تفسير ابن كثير ٣٠٧/١

٢ – انظر : تفسير ابن كثير ٣٨٣/١

٣ – انظر : تفسير ابن كثير ٥٧٢/٣ ، وحَسَّنَ عوده على إبراهيم لأنه في سياقه إلا أنه استشكل لوطا فإنه ليس من ذرية إبراهيم .

وفي موضع آخر من هذه السورة نجده يعتمد على قاعدة من قواعد المفسرين هي **الترجيح بالقراءات القرآنية** فرجح عود الضمير من قوله تعالى :﴿ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا ﴾ [البقرة: ٣٦] على (الجنة) ؛لأن عاصما قرأها : فأزالهما الشيطان، وهذا ما يقتضي عود الضمير فيها على (الجنة) حصرا لا على (الشجرة).[1]

وفي سياق آخر نجد عناية ابن كثير بالترجيح **بمعهود الأسلوب القرآني** أننا نجده يرجّح عود الضمير في قول الله تعالى: ﴿ فَجَعَلۡنَٰهَا نَكَٰلٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهَا وَمَا خَلۡفَهَا ﴾ [البقرة: ٦٦] على (القرية) لا على (القردة والحيتان) – بعد أن ساق عدة احتمالات في مرجع الضمير – بدليل قول الله تعالى في حق فرعون:﴿ فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلۡأٓخِرَةِ وَٱلۡأُولَىٰٓ ﴾ [النازعات: ٢٥] فالعقوبة إنما انصبت على أهل القرية وأعيد الضمير على القرية والمقصود أهلها على قاعدة الإضمار كما هو الحال في قول الله تعالى: ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَآۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴾ [يوسف: ٨٢] أي أهلها.[2] وقد ترتب على هذا الاختيار أن يختار في سياق الآية ﴿ لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهَا وَمَا خَلۡفَهَا ﴾ أي القرى. وفي موضوع آخر نجده يستند في ترجيحه إلى معهود الأسلوب القرآني الكريم الذي رجح به عود الضمير في قول الله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَحَسۡرَةٌ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ [الحاقة: ٥٠] بدليل ورود ما يشهد لذلك في القرآن العظيم وهو قوله تعالى:﴿ كَذَٰلِكَ سَلَكۡنَٰهُ فِي قُلُوبِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴾[الشعراء: ٢٠٠] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَحِيلَ بَيۡنَهُمۡ وَبَيۡنَ مَا يَشۡتَهُونَ﴾ [سبأ: ٥٤]

١ – انظر : المرجع السابق ٣٥٤/١

٢ – انظر : تفسير ابن كثير ٤٣٦/١

ولهذا قال ها هنا: ﴿ وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ﴾ أَيِ: الْخَبَرُ الصِّدْقُ الْحَقُّ الذِي لَا مِرْيَةَ فِيهِ وَلَا شَكَّ وَلَا رَيْبَ. ثُمَّ قَالَ: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ أَيِ: الَّذِي أَنْزَلَ هَذَا الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ. [1]

ومن غير المستغرب أن نجد ابن كثير يرجح اعتمادًا على السنة النبوية فانتسابه لمدرسة الأثر حقيقة سارت بها الركبان ، فقد رَجّحَ عود الضمير في قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣] على الملائكة ، إذ يقول : "وهذا هو الحق الذي لا مرية فيه لصحة الأحاديث فيه والآثار"، ومما يثير الانتباه هنا أنَّ الإمام ابن كثير فيما تقدم معنا من ترجيحات كان يرجّح بصيغ غير حاسمة إلى أن وصل إلى هذه الآية التي تواترت فيه الأحاديث فرجّح بصيغ جازمة حاسمة تؤكد انتمائه لمدرسة الأثر انتماء لا شية فيه.[2] وفي سياق جديد تتضح لنا عناية ابن كثير **بالسنة النبوية**، إذ نراه يرجح عود الضمير في قول الله تعالى: ﴿ وَيُطۡعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [الإنسان: ٨] على (الطعام) لا على (الله تعالى) وكذلك في قوله تعالى: ﴿ ۞ لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلۡمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ البقرة: ١٧٧ على المال[3] لا على الإيتاء أو على الله –كما هو رأي بعض المفسرين– اعتمادًا على مرجحي أقرب مذكور والأثر مستبعداً السياق فقد وردت أحاديث صحيحة وآثار عن الصحابة والسلف تفيد أن الصدقة لا تكتمل إلا مع شدة الحاجة للشيء المتصدق به مستشهدًا بقول

١ – انظر : تفسير ابن كثير ٣٧٣/٧
٢ – انظر : تفسير ابن كثير ٢٨٠/٤
٣ – انظر : تفسير ابن كثير ٤٤٦/٧

الرسول صلى الله عليه وسلم:" أَيُّ الصَّدَقَةِ أَعْظَمُ أَجْرًا؟ قَالَ: «أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ تَخْشَى الفَقْرَ، وَتَأْمُلُ الغِنَى".[1]

ومن قواعد المفسرين التي استند إليها ابن كثير قاعدة الترجيح **بأسباب النزول** فقد رجح عود الضمير في قوله تعالى :﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] على (الزوج) فهو أحق برد زوجته في الطلاق الرجعي ما دامت في عدتها استنادًا لأسباب النزول ؛لأن حال نزول هذ الآية كان الرجل أحق برجعة امرأته وإن طلقها مئة مرة فلما قصروا في الآية التي بعدها على ثلاث تطليقات صار للناس مطلقة باين وغير باين، فالإمام ابن كثير هنا بسبب عنايته بسبب النزول –الذي هو الظرف الزماني الذي يعين على فهم ملابسة هذه الأحكام تنزيلا وتدرجًا – استطاع أن يرجح عود مرجع الضمير في هذه الآية التي هي من آيات الأحكام والتي كثر الخلاف فيها تفسيرا ولغة وفقها.[2]

ومما يدل على غزارة القواعد التي يستند إليها ابن كثير أننا في بعض الأحيان نجده يرجّح عود الضمير استنادا **إلى فهم الصحابة** رضي الله عنهم فقد رجح عموم مرجع الضمير في قول الله تعالى:﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [التوبة: ١٠٣] بحيث لا يقصر مرجع الضمير فيها على المذكورين وهم القوم الذين خلطوا عملا صالحا وآخر سيئًا وفي هذا إبطال لدعوى بعض مانعي الزكاة من أحياء العرب فابن كثير هنا إنما رجّحَ مُتوكئاً عَلَى فَهْمِ الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأرضاه.[3]

١- ينظر: مسند أحمد رقم ٧١٥٩ ، صحيح البخاري ١١٠/٢ ، صحيح مسلم ٧١٦/٢

٢ – انظر : تفسير ابن كثير ١٧٦/٢ ، وهذا اختيار شيخ الإسلام. الفتاوي٢٥٧/٦ ، والتمهيد في أصول الفقه ٣٤٥/١

٣ – انظر : تفسير ابن كثير ٣٤٣/٤

ومن مظاهر الترجيح لديه أننا نجده في الآية الكريمة: ﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوۡمِهِۦ عَلَىٰ خَوۡفٖ مِّن فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِمۡ أَن يَفۡتِنَهُمۡۚ وَإِنَّ فِرۡعَوۡنَ لَعَالٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ﴾ [يونس: ٨٣] رجح عود الضمير في (قومه) على (فرعون) لا على موسى، وهذا خلاف منهجه ؛ لأن الذي جرى عليه ابن كثير هو ترجيح إعادة الضمير على الأقرب، والأقرب في هذه الآية الكريمة هو موسى لا فرعون ، ولكننا عند التأمل والتدقيق نجد أن هناك أمرا منهجيا قد حمل ابن كثير هنا على مخالفة منهجه المعهود في عود الضمير ذلك أنه إنما أعاد الضمير في الآية على غير الأقرب وهو فرعون ليحقق بذلك غاية منهجية ذات أهمية قصوى **وهي توحيد مرجع الضمير** في الآية كلها إذ إن في نهاية الآية ﴿عَلَىٰ خَوۡفٖ مِّن فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِمۡ ﴾ فتوحيد مرجع كل هذه الضمائر متوقف على القول بإعادة الضمير في قومه على فرعون، وقد سلك في هذا مسلكا خاصا استطاع فيه أن يحمل معنى على الذرية على خلاف ما حمله عليه المفسرون مستحضرا في ذلك سياقات قرآنية تتعاضد مع رائه منها : ومنها إن قارون وبهذا تكون الضمائر منسجمة في خيط واحد يربطها – وإن بدا ذلك للبعض مخالفة صريحة للضمائر– هو الحديث عن فرعون من جهة وعن الذرية التي آمنت من قومه ، وعن خوفهم من فتنتهم، وفي هذه الآية خلاف بين النحاة والمفسرين حول مرجع الضمائر في قومه، وملائهم ويفتنهم ، ولذلك فإن ابن كثير اختار ما يراه صحيحا غير آبه بتأويلات النحاة والمفسرين مستبعدا رافضا لأقوال نحاة الكوفة في ضميرٍ، وموافقا لهم في ضمير آخر ففي سياق تفسيره يقول: " وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَكَيْفَ يَكُونُ الْمُرَادُ إِلَّا ذُرِّيَّةً مِنْ قَوْمِ مُوسَى، وَهُمْ بَنُو إِسْرَائِيلَ؟.

﴿عَلَىٰ خَوۡفٖ مِّن فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِمۡ ﴾ أَيْ: وَأَشْرَافِ قَوْمِهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ، وَلَمْ يَكُنْ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ مَنْ يَخَافُ مِنْهُ أَنْ يَفتِنَ عَنِ الْإِيمَانِ سِوَى قَارُونَ، فَإِنَّهُ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى، فَبَغَى عَلَيْهِمْ؛ لَكِنَّهُ كَانَ طَاوِيًا إِلَى فِرْعَوْنَ، مُتَّصِلًا بِهِ، مُتَعَلِّقًا

بِحِبَالِهِ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾ عَائِدٌ إِلَى فِرْعَوْنَ، وَعِظَمِ الْمُلْكِ مِنْ أَجْلِ اتِّبَاعِهِ أَوْ بِحَذْفِ "آلِ" فِرْعَوْنَ، وَإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ –فَقَد أَبْعَدَ، وَإِنْ كَانَ ابْنُ جَرِيرٍ قَدْ حَكَاهُمَا عَنْ بَعْضِ النُّحَاةِ .[1].

وفي سياق آخر نجد أن يرجع عود الضمير استنادا **إلى السياق** في الآية الكريمة: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡۘ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنۡهُمۡ لَيَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٤٦] فالضمير في يعرفونه يعود على النبي محمد صلى الله عليه وسلم بدليل السياق في أول الآيات في قوله تعالى: ﴿ قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبۡلَةٗ تَرۡضَىٰهَاۚ ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وبدليل الآية التي بعدها، مبينا ذلك بقوله : "ثُمَّ أَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّهُمْ مَعَ هَذَا التَّحَقُّقِ وَالْإِتْقَانِ الْعِلْمِيّ :﴿ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ﴾ أَيْ: لَيَكْتُمُونَ النَّاسَ مَا فِي كُتُبِهِمْ مِنْ صِفَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" [2]

وفي موضع آخر نراه رجّح عود الضمير في قول الله تعالى:﴿ وَشَرَوۡهُ بِثَمَنِۭ بَخۡسٖ دَرَٰهِمَ مَعۡدُودَةٖ﴾ [يوسف: ٢٠] على إخوة يوسف لا على أصحاب السيارة بدليل نصي قرآني هو أن تتمة الآية:﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾ [يوسف: ٢٠] لا يمكن أن تُحمل إلاَّ عَلَى إخوة يوسف ؛لأنَّ أصحاب السيارة لم يكونوا فيه من الزاهدين، وهذا ما يرجحه ويعضده قول الله تعالى حكاية عن أصحاب السيارة: ﴿ قَالَ يَٰبُشۡرَىٰ هَٰذَا غُلَٰمٞۚ ﴾ [يوسف: ١٩].[3]

---

١ – انظر : تفسير ابن كثير ٤/٤١٧ ، وهذا القول الذي استبعده هو قول الفراء .
أما الضمير في قوله :﴿ثمن﴾ فقد ساق السمين الحلبي فيه خمسة أقوال مقويا قول على آخر.
٢ – انظر : تفسير ابن كثير ٢/١٥
٣ – انظر : تفسير ابن كثير ٤/٤٩٩

ومن الترجيح الذي مستنده السياق عند ابن كثير نجده يرجّح عود الضمير في قول الله تعالى :﴿ وَإِنَّهُۥ لَعِلۡمٞ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمۡتَرُنَّ بِهَا وَٱتَّبِعُونِۚ هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ ﴾ [الزخرف: ٦١] على (عيسى ابن مريم) ؛لكونه هو المتحدّث عنه في هذه الآيات مستبعدًا آراء بعض المفسرين التي ترى عود الضمير هنا على القرآن العظيم أو على معجزات عيسى. [١]

ومن القواعد التي استطعنا أن نستنتجها ونستخرجها من تفسير ابن كثير أنه أحيانا يراعي أقوال المفسرين إذا تعددت في المسألة فيرجح على أساسها ، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر أنه في سورة يوسف رجح عود الضمير في قول الله تعالى:﴿ فَأَنسَىٰهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ذِكۡرَ رَبِّهِۦ فَلَبِثَ فِي ٱلسِّجۡنِ بِضۡعَ سِنِينَ ﴾ [يوسف: ٤٢] على (صاحب يوسف الناجي) لا على (النبي يوسف –عليه السلام–)، فقد علّق بعد أن ذكر الكثرة الكاثرة من أقوال المفسرين في أنَّ الضمير يعود على الناجي بقوله: وهذا هو الصواب. [٢]

وفي سياق آخر تظهر لنا مجددا عنايةُ ابن كثير بالقواعد النحوية افقد رجّحَ عَود الضمير في قوله تعالى : ﴿ فَكَيۡفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرۡتُمۡ يَوۡمٗا يَجۡعَلُ ٱلۡوِلۡدَٰنَ شِيبًا ١٧ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦۚ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَفۡعُولًا ﴾ [المزمل: ١٧ – ١٨] على (اليوم) المذكور سابقا خلافا للرأي المنسوب المروي عن ابن عباس رضي الله عنه ومجاهد اللذين يريان عود الضمير على الله جل جلاله وهو أمرٌ لم يقبله ابن كثير الذي يقول:" وليس بقوي لأنه لم يجر له ذكر هاهنا"[٣] وهذا الترجيح الذي مال إليه ابن كثير هنا مدخول من جهة المعنى إذ إن اقتران الآية بقوله تعالى:﴿ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَفۡعُولًا ﴾ تقتضي عود الضمير على

١ – انظر : تفسير ابن كثير ٥٨٢/٦
٢ – انظر : تفسير ابن كثير ٥١٥/٤
٣ – انظر : تفسير ابن كثير ٤١٣/٧

(الله تعالى) كما هو رأي ابن عباس اعتمادًا على أنَّ القاعدة تقول:" إذا تعددت الضمائر توجب حملها على مرجع واحد" ، وللإنصاف فإن ابن كثير هنا كان وفياً للقواعد النحوية التي تتطلب حسب رأينا توحيد مرجع الضميرين في " به و وعده " ولعل هذا ما قاده للقول بعود الضمير في (وعده) على (اليوم) أيضا ، وإن كان قد سلك فيه مسلكا لا يخلو من تكلف، إذ جعل المصدر عاملاً في المفعول مع حذف الفاعل وتقديره، والأرجح أن يعود الضمير في " وعده " على الله وحده وهو ما تشهد له آيات كثيرة مشابهة كما أن فيه إضافة المصدر إلى فاعله الذي هو الأصل، ويزداد الأمر إلحاحًا إذا استحضرنا أن القائلين بأرجحية عود الضمير على اليوم يقولون بسببية الباء وإسناد السبب إلى اليوم مجازي أما إسناده إلى الله تعالى فهو حقيقة، وقد تقدم معنا في قواعد الترجيح عند المفسرين أن حمل القرآن على الحقيقة أولى من حمله على المجاز وبهذا ندرأ احتمال الواقع في المجاز، بالقول بعود الضمير على الله تعالى، ولكي تتبين لنا جادة الصواب في هذه الآية التي وقع فيها خلاف بين المفسرين أثار انتباهنا وفتح لدينا شهية البحث، سعيًا لإحقاق الحق أولا ومحاولة لمعرفة السياق الذي تندرج فيه شخصية ابن كثير داخل كوكبة المفسرين، وقد قادنا تتبع أقوال المفسرين في مرجع الضمير ؛لأن نقف على مذهب خمسة فيه هي:

١ – القول بسببية الباء مع عود الضمير على (اليوم) وهو أمر موقع في المجاز لا محالة وقد قال به ابن كثير وجمهور المفسرين على ذلك. [١]

٢ – القول بظرفية الباء وبعود الضمير على (اليوم) ويكاد يكون هذا الرأي الأقرب إلى نفوسنا لما فيه من ابتعاد عن المجاز ومن حمل للكلام على

١ – انظر : تفسير ابن كثير ٤١٣/٧

الحقيقة وقد قال به ابن قتيبة البغوي القرطبي من المفسرين وابن الشجري من النحاة. [١]

٣ – القول بأن الباء لمجرد الاستعانة لا للسببية المطلقة، وقد تبنى هذا القول الرازي والزمخشري مع أنهم أعادوا الضمير على اليوم، وهذا لا يرقى إلى درجة القول بسببية الباء وإسناد الانفطار إلى اليوم إسناد مجازيا كما هو قول الطائفة الأولى.[٢]

٤ – الرأي الرابع يرى أن الباء سببية وأنَّ الضمير عائد على الله تعالى، وهذا القول قد ينشرح له الصدر لكونه يغلق باب المجاز، فيكون إسناد الانفطار لله تعالى وأنه مسبب الأسباب ولا يضر هذا القول اعتراض أصحاب المذهب الأول بأن الله لم يجر له ذكر هنا لأنه معلوم في الأصل، وهذا المذهب مروي عن ابن عباس وبه قال مجاهد وقد وقفنا على كونه مذهب الزجاج والسمعاني من أهل السنة والجماعة[٣]، والجرجاني من الأشاعرة.[٤]

٥ – الرأي الخامس يرى أن الباء هنا بمعنى عن كما هو الحال في قول الله تعالى : ﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ [الفرقان: ٥٩] وهذا الوجه وإنْ كان يستند إلى أن الباء قد تأتي بمعنى " عن " إلا أنه عند التحقق قد يكون أضعف الأقوال.[٥]

وإذا كانت هذه هي أهم الحالات التي رجح فيها ابن كثير عود الضمير فإنه من المنهجية بمكان أن نشير لملاحظة مهمة هي أن هذه القواعد التي رجح

---

١ – انظر : غريب القرآن لابن قتيبة ٤٩٤ ، وتفسير البغوي ١٧٠/٥ ، تفسير القرطبي ٥٠/١٩ ، وأمالي ابن الشجري ٤٧١/٢

٢ – الكشاف ٦٤٢/٤

٣ – انظر : معاني القرآن للزجاج ٢٤٣/٥ ، وتفسير السمعاني ٨٣/٦ ،

٤ – انظر : درج الدرر في تفسير الآي والسور للجرجاني ١٦٧١

٥ – انظر : معاني القرآن للفراء ٢٦٧/٢ ، والدر المصون ٥١٦/٨

بها هنا تدل على شمولية منهجه في الترجيح ، إذ إنها تجمع بين مجالي المنقول والمعقول النص والرأي ومع أن حظ المنقول في الترجيح كان أكثر إلا أن هذا لا يجعلنا نغفل مركزية المعقول لديه إذ نراه يتحدث حديث المتبصر لعلم النحو مستخدمًا المصطلحات النحوية الدقيقة دون وجل أو انبهار، ويقتضي منا الحرص المنهجي أن نقف عند إحدى هذه الومضات الكاشفة عن عمق تفكيره النحوي ففي قول الله تعالى : ﴿ ۞ قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفۡسِهِۦ وَلَمۡ يُبۡدِهَا لَهُمۡۚ ﴾ [يوسف: ٧٧] حيث أبان في هذه الآية عن قاعدة من قواعد النحاة وهي الإضمار قبل الذكر ، إذ ذكر أن في هذه الآية دليلا على جواز الإضمار قبل الذكر – وهو عود الضمير على ما لم يسبق له ذكر– محتجا له بشاهد نحوي :

جَزَى بَنُوهُ أبا الْغيْلانِ عنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَما يُجْزَى سِنِّمار[1]

والحقيقة أن الإضمار قبل الذكر مبوب عليها في كتاب النحاة وشواهده كثيرة تقدمت معنا شواهد شعرية.

ومن الملاحظ أن الامام ابن كثير امتلك وعيا حصيفا بالآثار المترتبة على تحديد مرجع الضمير صلة ووقفا إذ نراه في سياق حديثه عن عود الضمير في قول الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَۖ وَٱلشُّهَدَآءُ عِندَ رَبِّهِمۡ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ وَنُورُهُمۡۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ﴾ [الحديد: ١٩] يرجح كون الواو (والشهداء) هنا استئنافية؛ لأن مرجع الضمير محصور في الشهداء دون الصديقين ، وقد أفاض في المسألة واستدل لها استدلالات نحوية أصيلة، وبهذا تكون صدر

١ – البيت من البسيط شرح الكافية الشافية ٥٨٧/٢ ، وشرح التسهيل ١٦١/١ ،

الآية من تمام الجملة الآية المتقدمة: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ﴾ وهنا تظهر عنايته بقضايا التجويد الحساسة وقفا وابتداء .[1]

حالات الجمع :

وإذا كان الترجيح أحد الخيارات المنهجية التي تبناها ابن كثير في تحديده لمرجع الضمير المحتمل فإن الجمع كان أحد الخيارات التي سلكها، وقد يظن ظان أن في طريقتنا لعرض هذه المسائل خللا منهجيا ناتجا عن تقديم الترجيح على الجمع، مع أنه متقدم عليه من ناحية الترجيح في الأدلة ، إلا أنه سيجد لنا العذر في مسلكنا هذا إذا استحضر أن قضايا الترجيح هي الأكثر والأغزر من جهة ، وأن اهتمامنا وتركيزنا ما دام ينصب على ابن كثير خاصة من المفسرين فلا ضير أن نقدم حالات الترجيح لديه بما أنها تمثل لبّ وجوهر شخصيته العلمية التي تظهر وتتجلى في حالات الترجيح أكثر من حالات الجمع والتوقف، ومع هذا فقد تتبعنا أهم المواضع التي سلك فيها طريقة الجمع بين الأقوال دون أن يميل لترجيح أيٍّ منها ، ومن ذلك أننا نجده عند قول الله تعالى:﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ﴾ [البقرة: ٤١] يورد قولين مختلفين أولهما لأبي العالية يرى فيه عود الضمير في "به " على النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما الثاني فهو لابن جرير الطبري يرى فيه أرجحية عود الضمير "به " على القرآن العظيم ولا تناقض بين القولين ما دام أن مسلك الجمع ممهد كما يرى ابن كثير، إذ يقول: " وكلا القولين صحيح لأنهما متلازمان لأنَّ من كفر بالقرآن فقد كفر بمحمد صلى الله عليه وسلم ومن كفر بمحمد فقد كفر بالقرآن".[2]

ويتجلى لنا الحس المنهجي الذي سلكه ابن كثير في الحالات التي طرق فيها باب الجمع بين الأقوال بأسلوب غير متكلف، ففي قول الله تعالى:

---

١ – انظر : تفسير ابن كثير ٤٤٦/٧

٢ – انظر : تفسير ابن كثير ٣٦٧/١

﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ ﴾ [النحل: ١] ذهب إلى أن هناك مهيعا يمكن أن يستقي منه القائلون بعود الضمير على الله تعالى وكذا القائلون بعوده على العذاب ؛لأنَّ الأمرَ هنا متلازم عند ابن كثير. [١]

ومن المواضع التي طرق فيها باب الجمع قول الله تعالى:﴿ لِّيَعۡلَمَ أَن قَدۡ أَبۡلَغُواْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمۡ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيۡهِمۡ وَأَحۡصَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ عَدَدَۢا ﴾ [الجن: ٢٨] فالضمير المستتر في يعلم متردد بين أن يعود على الله تعالى، أو على أهل الشرك، أو على النبي صلى الله عله وسلم. [٢]

وفي سياق آخر نجده يصرح بضرورة طرق باب الجمع بين الأقوال مجددًا ، ففي قول الله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ ﴾ [الانشقاق: ٦] جمع بين رأي القائلين بعود الضمير على الرب وبين من قال بعوده على العمل، انطلاقا من أن وكلا القولين يستلزم الآخر عند ابن كثير، ومعناه ملاق ربك فيجازيك بعملك ويكافئكم على سعيكم ، وتتضح لنا تلك السمة التي أسلفنا الإشارة إليها وهي أن الشخصية العلمية لابن كثير لم يكن صوتها خافتًا بل كانت شخصية حاضرة ترجيحا وجمع ،[٣] إذ نجده عندما يصرح بالجمع بين الأقوال يصوغه صياغة جازمة فعبارته الشهيرة :"وهذا متلازم مثلا ، أو كلا القولين متلازمان" وإذا أمعنا النظر في التفاوت الكمي بين حالات الترجيح وحالات الجمع عند ابن كثير فسنجد أن هذه تكاد تكون خاصية بين المقارنة بغيره من المفسرين والذي يطغى عنصر الجمع عندهم على عنصر الترجيح مما يفند ما تقرر في أذهان بعض الناس

١ – انظر : تفسير ابن كثير ٦٦٧/٤
٢ – انظر : تفسير ابن كثير ٤٠٣/٧
٣ – انظر : تفسير ابن كثير ٥١٧/٧

من أن الإمام ابن كثير لم يكن من أهل العناية بالدراية التي مستندها وآليتها الترجيح.

ولكي لا يظن ظان أنَّ الإمام ابن كثير ممن يزهد في علوم العربية وفنون اللسان العربي فإننا نقف بك أيها القارئ الكريم عند مظهر من مظاهر عنايته بعلوم اللغة خالف فيه إمام المفسرين ابن جرير الطبري وذلك في قوله تعالى:﴿ وَجَعَلُواْ بَيۡنَهُۥ وَبَيۡنَ ٱلۡجِنَّةِ نَسَبٗاۚ وَلَقَدۡ عَلِمَتِ ٱلۡجِنَّةُ إِنَّهُمۡ لَمُحۡضَرُونَ ١٥٨ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ١٥٩ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلۡمُخۡلَصِينَ ﴾ [الصافات: ١٥٨ – ١٦٠] فقد رجح كون الضمير في :" عما يصفون" عائد على الناس جميعا ثم أستثني منه المخلصين وهو في هذا يستند إلى أصل أثير من أصول العربية وهو صحة الاستثناء من المستثنى بقوله:" إِلَّا أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: "عَمَّا يَصِفُونَ" عَائِدًا إِلَى جَمِيعِ النَّاسِ ثُمَّ اسْتَثْنَى مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ، وَهُمُ الْمُتَّبِعُونَ لِلْحَقِّ الْمُنَزَّلِ عَلَى كُلِّ نَبِيٍّ وَمُرْسَلٍ. وَجَعَلَ ابْنُ جَرِيرٍ هَذَا الِاسْتِثْنَاءَ مِنْ قَوْلِهِ:﴿ فَكَذَّبُوهُ فَإِنَّهُمۡ لَمُحۡضَرُونَ ١٢٧ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلۡمُخۡلَصِينَ ١٢٨ ﴾ [الصافات: ١٢٧ – ١٢٨] وفي هذا الذي قاله نظر".[1] وقد ذهب بعضهم أن الاستثناء من (جعلوا) في أول الآيات[2].

حالات التوقف عند ابن كثير :

وقد يكون من الإنصاف بعد أن ذكرنا مذهب ابن كثير في حالات الترجيح والجمع أن نذكر هنا مذهبا آخر له في الآيات التي بها ضمير محتمل العود على أكثر من مرجع، فقد يميل أحيانا عندما لا يجد مندوحة للترجيح أو فرصة للجمع لأن يذكر الاحتمالات المتعددة لمرجع الضمير من غير ترجيح أو جمع، ذلك أننا نجده يتوقف في قول الله تعالى:﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ

١ – انظر : تفسير ابن كثير ٤٠١/٦

٢– انظر : التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٠٩٤/٢

إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ ﴾ [البقرة: ١٣٢] التي يتردد فيها مرجع الضمير بين العود على الملة وهي الإسلام أو على الكلمة وهي أسلمت لرب العلمين دون الحاجة للقول بأرجحية أي الاحتمالين أو إمكانية الجمع بين القولين.[١]

ومن هذه المواضع التي كان موقف ابن كثير فيها مقتصرًا على إيراد أقوال المفسرين قوله تعالى : ﴿ فَنَادَىٰهَا مِن تَحۡتِهَآ ﴾ [مريم: ٢٤] فقد اكتفى هنا بذكر أقوال المفسرين في مرجع الضمير في ناداها دون أن يحدد من هو المنادي، موردا الأقوال في المسألة بين من يقول بأرجحية عوده على جبريل وهو قول جماعة من الصحابة ومن المفسرين بدليل تقدم ذكره، وبين من يرى أن الأرجح عود الضمير على عيسى عليه السلام بدليل السياق أن السياق حديث عام وهذه من الآيات التي يشكل فيها عود الضمير إذ تحتاج معرفة دقيقة بعلوم القراءات ما دام أن ﴿مِن تَحۡتِهَآ ﴾ وردت بالوجهين جارة وموصولة، وهذا ما يترتب عليه اختلاف بيّن في المعنى.[٢]

من هذه الحالات أيضا أننا نراه يسلك مسلك التوقف فيها قوله الله تعالى:﴿ كَلَّآ إِنَّهَا تَذۡكِرَةٞ ۝١١ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٢] إذ يحتمل عود الضمير هنا على الله تعالى كما يمكن أنْ يعود على الوحي بدلالة الكلام عليه، ولم يكلف الإمام ابن كثير هنا نفسه أن يوفق بين هذين القولين كما فعل في حالات الجمع السابقة أو أن يرجح منها ما يراه راجحا كما هو دأبه في الآيات المتقدمة.[٣]

إن المتتبع لمنهج ابن كثير في الترجيح سيتبين له أن الإمام ينتسب لمدرسة الأثر دون أن يُفقده ذلك استقلاله العلمي، فخلافا لما يَظنُّ الظانون أن تفسير ابن كثير وتعامله مع قضية نحوية كقضية عود الضمير سيكون مجرد

١ – انظر : تفسير ابن كثير ٦٤٧/١
٢ – انظر : تفسير ابن كثير ٢١٩/٥
٣ – انظر : تفسير ابن كثير ٤٨٠/٧

ناقل لأقوال المفسرين دون دراية أو اجتهاد وهو خلاف ما أثبته بحثنا، فقراءته كفيلة بأن تعدل الصورة المرسومة عن منهج ابن كثير اللغوي النحوي، إذ قد تبين لنا سابقا أنه يرجح أحيانا مع توفر أقوال أئمة التفسير التي قد يعلق عليها أحيانا تعليقا يثبت أنّه قد تراءى له أن الصواب غيرها، وليس ترجيحه عود الضمير على اليوم المذكور في قوله تعالى: ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ۚ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَفۡعُولًا ﴿١٨﴾ ﴾ [المزمل: ١٨] لا على اسم الجلالة – فيما تقدم معنا – وهو الرأي المنسوب لابن عباس إلا مثالا على ما سقناه سابقا من تفرد شخصيته العلمية، ويقتضي منا الضمير المنهجي أن نتوقف عند مثال آخر خالف فيه الإمام ابن كثير رأيا منسوبًا لابن عباس مع أنه قد رجح في المسألة ذاتها استنادًا لرواية أخرى عن ابن عباس ثبتت عن طريق أخرى، إذ رجح عود الضمير في قوله تعالى ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلۡأَشۡهُرُ ٱلۡحُرُمُ ﴾ [التوبة: ٥] أنها الأشهر المذكورة في آية العهد بدليل أن "عود الضمير على مذكور أولى من عوده على غير مقدر" ، وليست هي التي في قوله تعالى: ﴿ مِنۡهَآ أَرۡبَعَةٌ حُرُمٌۚ ﴾ [التوبة: ٣٦] وإن قاده ذلك إلى مخالفة صريحة لإمام المفسرين ابن جرير الطبري وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد استندَ أيضا في ترجيح عود الضمير إلى دليل آخر هو السياق، وهذا ما نستنتج منه – ونحن نتتبع منهج ابن كثير في عود الضمير – أنه لا يرى بأسا في الترجيح في المسألة الواحدة استنادا إلى دليلين.[1]

وهنا يحق لنا أن نخلص إلى أهم السمات المنهجية لطرق عرض وتناول ابن كثير لقضية عود الضمير، وذلك ما يمكننا أن نجمله في النقاط التالية:

١- أن البداهة والحس يفرضان علينا أن نعترف للإمام ابن كثير بخصلة علمية منهجية أصلية وهي الاهتمام بالتوفيق بين السياقات القرآنية المختلفة،

١ – انظر : تفسير ابن كثير ٢٥٢/٤

وهذا ما قاده لأن يعتمد أحيانا في ترجيح عود الضمير على مراعاة مختلف السياقات القرآنية توفيقًا وتعاضدًا.

٢- أنَّ الإمام ابن كثير لم يرجح في حدود اطلاعنا إلا وهو مستند إلى قاعدة ماثلة أمامه، سواء كانت هذه القاعدة من قواعد المفسرين السابقة وهذا هو الأغلب، أو كانت قاعدة نحوية فقد كان لقواعد النحاة عنده مكانة يجهلها كثير من الناس، وهذ سرٌّ من أسرارِ هذا العمل التي استطاعَ أَنْ يَكشفها.

٣ – أن الإمام ابن كثير لم يتعمد في عود مخالفة ابن عباس مخالفة صريحة ما لم يستند إلى رواية لابن عباس في مقابل الرواية التي يرفضها أو أن يعتقد ضعف ضعفا في الإسناد الذي تنسب فيه الرواية عن ابن عباس ولعل في الآيتين السابقتين آنفا خير مثال على ما سقناه.

٤ – أن من أكثر قواعد المفسرين التي اعتمدها ابن كثير في الترجيح قاعدة الترجيح بالسنة النبوية، وهو أمر قد لا يكون موضع غرابة إذا علمنا أننا أحد أئمة التفسير بالأثر، أما عنصر الغرابة هنا فلعله يكمل في عناية ابن كثر على الترجيح بالقواعد النحوية، وقد تكون قاعدة "الأصل عود الضمير على مذكور" من أكثر القواعد النحوية التي انتصر لها ورجح بها في تفسيره.

٥ – أن من أهم مستندات الإمام ابن كثير التي يرجح بها عود الضمير مراعاة السياق إذ كثيرا ما نراه يرجح عود الضمير المحتمل بأكثر من مرجع استنادًا إلى أن نظم السياق يقتضي ذلك، وهذا مما يدل على سعة باع الإمام ابن كثير وفطنته ودرايته وتعدد أوجه الترجيح لديه، ومن نماذج ترجيحه بالسياق نقف عند قوله تعالى:﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [البقرة: ١٢٨] فقد رجح عود الضمير في (ذريتنا) على العرب[١] مع أن ذرية غيرهم أشمل من العرب كما قال بذلك ابن جرير غير أن مقتضيات السياق جعلت ابن كثير هنا

١- انظر : تفسير ابن كثير ٦٤٢/١

يستشعر أخصية مرجع الضمير وأحقية العرب به؛ لأن دليل الاقتران يشفع له، ذلك أن الآية التي عطفت على هذه الآية فيها حديث مخصوص عن العرب: ﴿ رَبَّنَا وَٱبۡعَثۡ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُزَكِّيهِمۡۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾ [البقرة: ١٢٩]

ومن مظاهر وعي ابن كثير بوحدة السياقات القرآنية وترابطها أننا نجده يوجز في تفسير بعض الآيات اتكالًا إلى أنه قد بسط القول في آية مشابهة من ذلك على سبيل المثال أنه في سورة فاطر لما وصل إلى الضمير العائد في قوله تعالى بعد ذكر الأصناف الثلاثة : ﴿ ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ ﴾ إلى قوله :﴿ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا ﴾ [فاطر: ٣٢ – ٣٣] قد تحرى الإيجاز ، وعندما تتبعنا أسباب ذلك وجدنا أنه قد بسط القول فيه هذا الأصناف الثلاثة في سورة المائدة ومسوغ ذلك عنده تشابه الآيتين ، وآية سورة المائد هي قول الله تعالى في حق بني إسرائيل :﴿ وَلَوۡ أَنَّهُمۡ أَقَامُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِم مِّن رَّبِّهِمۡ لَأَكَلُواْ مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۚ مِّنۡهُمۡ أُمَّةٞ مُّقۡتَصِدَةٞۖ ﴾ [المائدة: ٦٦] ويميل ابن كثير إلى الرأي القائل بأن الضمير في (يدخلونها) شامل للأصناف الثلاثة :الظالم لنفسه والمقتصد والسابق وهذا اختياره. [١]

والذي استدعى منا هنا ذكر الآيات التي رجح فيها ابن كثير اعتمادا على السياق – مع أن الأمر قد ذكرناه سابقا – هو إظهار العناية التي يوليها لقضية تكاد تكون عقلية وهي السياق.

١ – انظر : تفسير ابن كثير ٤٣٣/٣

٦ – أن ابن كثير كان ذا عناية بالترجيح اعتمادا على القراءات القرآنية، فقد تعدد عنده الأخذ بهذه القاعدة إذ قد تقدم معنا أنه رجح عود الضمير في الآية: فأزلهما الشيطان عنها على الجنة لا على الشجرة، بناء على القراءات الأخرى التي فيها تصريح بعدم احتمال عود الضمير إلا على الجنة، وهي قراءة " فأزالهما " فالإزالة لا تتصور إلا من الجنة ولعل الترجيح بأسباب النزول واقع عند ابن كثير في الرتبة بعد الترجيح بالسنة والسياق وأقوال النحاة، وكذلك في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ إِذَا تَرَٰضَوْا۟ بَيْنَهُم بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ٢٣٢] هنا ابن كثير نجده يرجح استنادا إلى مرجحي سبب النزول حيث أن هذه الآية نزلت في معقل بن يسار وأخته والسنة معتمدا على رواية البخاري في صحيحه.[١]

٧– إن ابن كثير – وإن كان ملتزما في ترجيحاته في قواعد المفسرين والنحاة – فقد استطاع أن يضع ما يشبه القواعد الخاصة ، إذ إن المتتبع لتفسيره سيكتشف أن الإمام لديه منهج خاصٌ يستند إليه لعل من أهم خصائص هذا المنهج التمسك بعد التقدير فهذه النزعة التأصيلية التي على أساسها نرى ابن كثير لا يتخذُ بها بدلاً فعندما يكون الخلاف دائراً بين احتمالين أحدهم يحتاج حذفا أو تقدير في الكلام والثاني لا تقدير فيه فإنه لا يتردد في أخذ القول الثاني وطرح القول الأول ، وقد جمعنا نماذج يضيق المقام عن ذكرها ويحضرنا موقفه من الآية الكريمة : "﴿ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [يوسف: ٥٢] التي تردد فيه الضمير بين العود على (امرأة العزيز) وهذا ظاهر الكلام الذي لا حاجة معه إلى تقدير وهو رأيه الذي دافع عن باستماتة ويعززه أنه يجعل الأقوال محكية عن قائل واحد وهي امرأة العزيز كما أن هذا القول قد أوى فيه ابن كثير إلى ركن شديد عندما ذكر أن هذا هو مذهب شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه، أو أن يعود الضمير على يوسف عليه

١ – انظر : تفسير ابن كثير ١٩٨/٢

السلام مع أن هذا خلاف الظاهر ويحوجنا إلى التقدير هذا مذهب ابن جرير وعليه أكثر المفسرين ، وقد فصل ابن كثير معالم ما اصطلحنا على تسميته بقاعدة : استصحاب الأصل الذي يقتضي تقديم ما لا تقدير فيه على ما فيه تقدير ، إذ يقول :" فِي قَوْلِهِ: ﴿ قَالَ هِيَ رَاوَدَتْنِي عَن نَّفْسِيۚ ﴾ [يوسف: ٢٦] ﴿ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ ﴾ تَقُولُ: إِنَّمَا اعْتَرَفْتُ بِهَذَا عَلَى نَفْسِي، ذَلِكَ لِيَعْلَمَ زَوْجِي أَنْ لَمْ أَخُنْهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَلَا وَقَعَ الْمَحْذُورُ الْأَكْبَرُ، وَإِنَّمَا رَاوَدْتُ هَذَا الشَّابَّ مُرَاوَدَةً، فَامْتَنَعَ؛ فَلِهَذَا اعترفتُ لِيَعْلَمَ أَنِّي بَرِيئَةٌ، ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ ﴿٥٢﴾ ۞ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓۚ ﴾ [يوسف: ٥٢ – ٥٣] تَقُولُ المرأة: وَلَستُ أُبَرِّئُ نَفسي، فَإِنَّ النفس تَتَحَدَّثُ وَتَتَمَنَّى؛ وَلِهَذَا راودتهُ لِأَنَّهَا أَمَارَةٌ بِالسُّوءِ، ﴿ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ ﴾ أَيْ: إِلَّا مَنْ عَصَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، ﴿ إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾. وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الأشهر وَالأَلِيقُ وَالْأَنْسَبُ بِسِيَاقِ القِصَّةِ وَمَعَانِي الْكَلَامِ. وَقَدْ حَكَاهُ الْمَاوَرْدِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ، وَانْتَدَبَ لِنَصْرِهِ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنُ تَيمِيَّة، رَحِمَهُ اللَّهُ، فَأَفْرَدَهُ بِتَصْنِيفٍ عَلَى حِدَةٍ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ يُوسُفَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، مِنْ قَوْلِهِ: ﴿ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ ﴾ فِي زَوْجَتِهِ ﴿بِٱلْغَيْبِ ﴾ الْآيَتَيْنِ أَيْ: إِنَّمَا رَدَدْتُ الرَّسُولَ لِيَعْلَمَ الْمَلِكُ بَرَاءَتِي وَلِيَعْلَمَ الْعَزِيزُ ﴿ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ ﴾ فِي زَوْجَتِهِ ﴿بِٱلْغَيْبِ ﴾ ﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ ﴿٥٢﴾ ۞ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾ وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِي لَمَّ يَحْكِ ابْنُ جَرِيرٍ وَلَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ سِوَاهُ ". ثم قوّى واستظهر الأول بقوله: "وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَقْوَى وَأُظْهِرُ؛ لِأَنَّ سِيَاقَ الْكَلَامِ كُلِّهِ مِنْ كَلَامِ امْرَأَةِ الْعَزِيزِ بِحَضْرَةِ الْمَلِكِ، وَلَمْ يَكُنْ يُوسُفُ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، عِنْدَهُمْ، بَلْ بَعْدَ ذَلِكَ أَحْضَرَهُ الْمَلِكُ".[1]

---

١ – انظر : تفسير ابن كثير ٥١٨/٤

٨ – أن وعي ابن كثير بالعلاقة المرجعية بين الضمير وما يتقدمه كان وعيا متقدما على زمانه سابقا له ذلك أننا نراه يكاد يتشابه في تصوره لهذه العلاقة مع التصور اللساني المعاصر فإذا كان ابن كثير – وهو الذي يرمى بالتقليد – قد صرح في سورة البقرة بالعلاقة الإشارية التي تقوم على إحالة اسم الإشارة إلى مرجعه إذ يقول في سياق ترجيح لمرجع اسم الإشارة في قوله : ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ ﴾ [البقرة:٢] مما أشير به إلى ما تقدم. ناقلا ذلك عن الزمخشري[١] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝٥ ﴾ [البقرة: ٥] وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنَ التَّرْجِيحِ أَنَّ ذَلِكَ صِفَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ عَامَّةً، وَالْإِشَارَةُ عَائِدَةٌ عَلَيْهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ [٢]
فإن هذا بالضبط ما تقوم عليه النظرية اللسانية المعاصر التي اصطلحت على تسمية العلاقة بين الضمير ومرجعه بالمرجع الإشاري (العائد الإشاري) ، وهذا المصطلح هو: " إشارة نحوية تعود إلى شيء سبق ذكره "[٣]
وقد وُجِدَ هذا في أشعار العرب قال خُفَافُ بن نَدْبَةَ:

أقول له والرُّمْحُ يأَطِرُ مَتْنَهُ تأمَّل خُفافًا؛ إنني أنا ذَلِكَا[٤]

"معناه: تأملني فأنا هو. وقال الله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ ﴾ [البقرة: ٢] يعني هو هذا الكتاب، والعرب تخاطب الشاهد مخاطبة الغائب". ، فعلى هذا يجب أن نشير إلى الربط بالإشارة فالعرب تربط بالإشارة كما تربط بالضمير، وهما يتعاقبان .

---

١ – انظر : تفسير ابن كثير ٢٥٠/١
٢ – انظر : تفسير ابن كثير ٢٦٧/١
٣ – انظر : الضمير: تقسيماته ودروه الإحالي بين النحو واللسانيات. د نعيمة سعدية – حوليات المخبر– جامعة بسكرة – ديسمبر ٢٠١٦م
٤ – انظر : جمهرة أشعار العرب ١٥، ومعاني القرآن للأخفش ٢٣١ ، وتفسير الطبري٢٢٧/١ ،وتفسير السمعاني٤٢/١ ،

الخاتمة

ونحن في ختام حديثنا عن التفكير النحوي عند ابن كثير ألا نتحدث عن ميوله النحوي، ففي ذلك ما فيه من تنكب المنهج السوي، وهنا يحق لنا القول بأن صحبة تراث ابن كثير وأقواله النحوية قد أوحى لنا بنتيجة مؤداها : أنه لم يكن صاحب مذهب نحوي خاص بما يفرضه ذلك من تعصب والتزام للأقوال ورد على المخالفين، وإنما كان صاحب منهج خاص، يتخير بموجبه المختار الأقوى من مذاهب النحاة ولو قاده ذلك لمخالفة كبار المفسرين، كما أنه لا يخفي إعجابه واستحسانه بمذهب ابن مالك النحوي، وليس ثناؤه عليه في البداية والنهاية وتبني أقواله في التسهيل سوى مظهر من مظاهر قوة ما ذهبنا إليه.

وبعد: فيحق لنا – ونحن في مختتم رحلتنا مع عود الضمير عند ابن كثير– أن نخرج بجملة من الاستنتاجات والتوصيات نصوغها في النقاط الآتية :

١ – أن قراءة هذا البحث كفيلة بأن تعدل من الصورة المرتسمة في الأذهان عن الإمام ابن كثير، تلك الصورة التي يصر أغلب الباحثين على أن يراها أحادية منكفئة على الأثر، دون عناية بعلوم اللسان العربي وأقوال النحاة.

٢ – أننا استطعنا من خلال هذا البحث أن نثبت بالأدلة والقرائن أن اهتمام ابن كثير بالنحو ليس رجما بالغيب أو كلاما مرسلا لا ينهض على برهان ، بل إنه قد تحول بفضل هذا الجهد إلى حقائق ملموسة تعززها الشواهد، إذ إننا قد وجدناه يغوص في أعماق النحو ويخوض في شوارده دون حذر أو خشية.

٣ – أن قضية عود الضمير كانت أكثر قضايا النحو حضورا في تفسير ابن كثير لا تضاهيها في ذلك قضية أخرى، ولعل هذا نابع من مركزية هذه القضية في التراث النحوي.

٤ – أن منهج ابن كثير في عود الضمير منهج وارف الظلال يوفق بين الترجيح كما هو الغالب وبين الجمع بين الأقوال، ولدى تعذر هاتين الآليتين فإنه يأوي إلى خيار التوقف.

٥ – أن قضية عود الضمير قد تحولت عند ابن كثير من مجرد قضية نحوية تتناول لتصبح آلة للتفسير وقاعدة له، فنجده غالبا يفسر الآية اعتمادا على تحديد مرجع الضمير فيها.

٦ – أن قضية عود الضمير عند ابن كثير قد ترتبت عليها مواقف عقدية وقضايا شرعية وأحكام فقهية لا يتحدد الرأي فيها إلا بعد حسم وتحديد مفسر الضمير داخل الآية.

كما نوصي الباحثين في النحو والتفسير والبلاغة بضرورة ولوج تراث ابن كثير الغني الخصب بشقيه النحوي والبلاغي خاصة أن لديه قضايا نحوية لما تجد حظها من التناول مع أنه تستحق ، ومن هذه القضايا قضايا العطف والاستثناء والحال، لأن الدراسات التي أنجزت حوله – على قلتها – لم تبل الصدى بالشكل المطلوب .

كذلك نطالب بإعادة النظر في كل التصنيفات الجاهزة التي لا تستند لاستقراء تام لتراث ابن كثير إذ لم يكن ابن كثير مقلدا تقليدًا أعمى كما أن حظه من التجديد لم يكن نصيبا قليلا .

فهرس المصادر والمراجع

١- أسرار العربية، لابن الأنباري، عني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
٢- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.
٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمد، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٤- الأصول في النحو، لابن السراج البغدادي، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٥- أضواء البيان للشنقيطي للشيخ محمد الامين ، دار الفكر – بيروت- ١٤١٥هـ
٦- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
٧- إعراب القراءات الشواذّ، لأبي البقاء العكبري، دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٨- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٩- ألفية ابن مالك ، تحقيق: سلمان العيوني، مكتبة دار المنهاج ، الرياض،
١٠- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي، تحقيق ودراسة د. محمود محمد الطناجي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

١١- الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاّد، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٦هـ.
١٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
١٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٥هـ.
١٤- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٨هـ.
١٥- البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، تحقيق محمد أبو الفضل . ١٣٧٦هـ
١٦- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
١٧- البديع في علم العربية، لمجد الدين ابن الأثير، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين، ود. صالح حسين العابد، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ.
١٨- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق د. عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
١٩- التبصرة والتذكرة، للصَّيمري، تحقيق د. فتحي أحمد على الدين، جامعة أمّ القرى، مكة ١٤٠٢هـ.
٢٠- التبيان في إعراب القرآن للعكبري ، محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي
٢١- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيَّان الأندلسي، تحقيق أ.د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى.
٢٣- التحرير والتنوير ، للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور ، دار النشر التونسية ١٩٨٣م
٢٤- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٢٥- التوجيه النحوي للآيات القرآنية في تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير، م. د . نوفل إسماعيل صالح – مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية ، مجلد ١٣ عدد ٢ ، ٢٠١٨م
٢٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصريّة، صيدا- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٢٧- التعليقة في شرح كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي.
٢٨- التفسير البسيط، للواحد تحقيق : طلاب الدكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود أشرف على طباعته أ.د. تركي بن سهو العتيبي .
٢٩- تفسير البغوي (معالم التنزيل) ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث – بيروت١٤٢٠
٣٠- تفسير القرآن العظيم (لابن كثير) تحقيق : أبو إسحاق الحويني أ. د.حكمت ياسين، دار ابن الجوزي – السعودية ١٤٣١هـ
٣١- التفسير الكبير للرازي _(مفاتيح الغيب) ، دار إحياء التراث – بيروت
٣٢- تفسير السمعاني ،أبو المظفر، المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس، دار الوطن، الرياض
٣٣- جمهرة أشعار العرب أبو زيد محمد القرشي ، حققه علي محمد البجادي، نهضة مصر

٣٤- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، ت: احمد البردوني دار الكتب المصرية ١٣٨٤
٣٥- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
٣٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ
٣٧- الخصائص، لابن جني، حققه محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٣٨- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٣٩- درج الدرر في الآي والسور، للجرجاني، طلعت صلاح الفرحان: محمد أديب شكور أمرير دار الفكر - عمان، الأردن الطبعة: الأولى، ١٤٣٠
٤٠- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية، القاهرة.
٤١- شرح الألفية لابن عقيل ت. محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث ١٤٠٠
٤٢- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٤٣- شرح الجمل، لابن عصفور، تحقيق د.صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
٤٤- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، شرح وتحقيق د.عبد العال سالم

مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٤٥- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، حققه د. عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٤٦- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، د. محمود فهمي حجازي، د. محمد هاشم عبد الدايم، وغيرهم. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.

٤٧- شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق

٤٨- شرح أبيات مغني اللبيب ،عبد القادر البغدادي المحقق: عبد العزيز رباح – أحمد دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت

٤٩- صحيح البخاري ،لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ، دار السلام ، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ . ١٩٩٧م.

٥٠- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى،١٤١٩هـ١٩٩٨م.

٥١- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت.

٥٢- الضمير وتقسيماته ودوره الإحالي بين النحو واللسانيات، نعيمة سعدية ، جامعة بسكرة، حوليات المخبر٢٠١٦م

٥٣- علل النحو، لأبي الحسن الوراق، تحقيق ودراسة د. محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٥٤- الكامل للمبرد، حققه د.محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٥٥- الكتاب، لسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٥٦- الكشاف، للزمخشري ، دار الكتاب العربي – بيروت ط: الثالثة

١٤٠٧ هـ ، دار المعرفة، بيروت.

٥٧- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٥٨- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز(تفسير ابن عطية). (الطبعة الأولى). بيروت: دار الكتب العلمية

٥٩- المسائل البصريات،لأبي علي الفارسي، المحقق: د. محمد الشاطر، مطبعة المدني، الأولى، ١٤٠٥

٦٠- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أشرف على إصداره د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشارك في التحقيق شعيب الأرنؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٦١- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د.هدى قراعة، الحانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ

٦٢- معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور.

٦٣- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، شرح وتحقيق د.عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، سنة الطبع ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م

٦٤- معاني النحو د.فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة – الأردن الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ

٦٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح د.عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٦٦- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٦٧- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء

التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٦٨- النكت في تفسير كتاب سيبويه للشنتمري، دراسة وتحقيق أ. رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٦٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، شرح وتحقيق أ.د عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.